بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

original not to be removed

December 1996. Issue No. 167

العدد ١٦٧، ديسمبر ١٩٩٦م، رجب/شعبان ١٤١٧ هـ

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

مطلوب من قمة الدوحة دعم شعب البحرين

اذا لم تحضر البحرين قمة الدوحة فسوف يكون اللقاء الخليجي السنوي هو الاول الذي يتغيب عنه دولة عضو منذ تاسيسه قبل ستة عشر عاما. وسوف يكون آل خليفة هي العائلة الوحيدة التي شقت العصا وخالفت الجماعة وبقت على التحالف الخليجي. هذا في الوقت الذي تعاني فيه هذه العائلة من انتفاضة شعبية داخلية قلصت نفوذها وافقدتها الشرعية التي تؤهلها للاستمرار في الحكم خارج اطار الدستور. وقد بذلت دول مجلس التعاون الخليجي ودولة قطر بالتحديد جهودا كبيرة لاحتواء الازمة وتسهيل حضور البحرين الى القمة، ولكن رئيس الوزراء البحريني اصر على رفض تلك المحاولات مشترطا سحب قضية الخلاف الحدودي مع قطر من محكمة العدل الدولية لحضور اخيه الى القمة. وقد رفضت قطر ذلك واكدت ان تلك المسالة ليس لها علاقة مباشرة بالقمة الخليجية. ويرى المراقبون ان حكومة البحرين اوقعت نفسها في ورطة حقيقية باعلانها مقاطعة القمة. فقطر لن تسحب القضية من المحكمة الدولية، ومقاطعة البحرين القمة سوف يجعلها في مواجهة مباشرة مع دول المجلس وخصوصا السعودية التي ترى ان مجلس التعاون هو مشروعها وبالتالي فان اضعافه يعني اهانتها. وما يزال هناك امل بعودة رئيس الوزراء عن قراره الذي رفضته المعارضة واعتبرته لا يمثل موقف شعب البحرين ولا يصب في المصلحة الوطنية. ولكن في الوقت نفسه فليس مستبعدا كذلك اصرار خليفة بن سلمان على قراره وبالتالي سوف يتحمل شخصيا تبعات ذلك القرار الذي لا يدعمه احد في الخليج.

ان قرار المقاطعة يعني امرا واحدا: وهو ان رئيس وزراءالبحرين لا يعترف بالرأي الآخر، وبالتالي فليس من حق احد مساءلته عما يفعل، وخصوصا اذا كان ذلك امام المحكمة. وتدرك المعارضة ان من اهم اسباب رفضه اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب مجلس وطني شعوره بالجرم، وبالتالي فان اي مجلس منتخب سوف يضع حدا لتجاوزاته الاقتصادية واستحواذه، هو واولاده، على قدر كبير من اموال الدولة بدون حق. فهو يمتلك امبراطورية مالية كبيرة تشمل الفنادق والوكالات والشركات والعقارات والاراضي، وتستحوذ على العقود الحكومية، وتفرض على اية شركة تحصل على عقد حكومي ان تعطيها عمولة كبيرة على المشروع. كما ان رئيس الوزراء الذي يخضع المعذب البريطاني الشهير، ايان هندرسون، لأوامره، يعلم ان حالات القتل التي تجاوزت الخمسين شخصا في العشرين عاما الماضية جاءت باوامر منهما سويا، وسوف يطالب الشعب بتقديم المسؤولين عن عمليات القتل الى المحاكمة وفق القانون. وعقلية خليفة بن سلمان الذي يعتقد انه يملك ارض البحرين ومن عليها تمنعه من القبول باي اجراء يسمح للآخرين بمساءلته ومحاسبته. ويرفض ان يمثل معا مع دولة اخرى امام محكمة دولية، لان عقليته تجعله يرفض الخضوع الى اي مساءلة من اي طرف، وان الله خلقه سيدا على الناس. ولعلها المرة الاولى التي تحدث فيها مواجهة بين رئيس الوزراء وحكومات الدول الخليجية الاخرى، الامر الذي يجعل تلك الحكومات تستغرب كثيرا هذا النمط من التفكير والتعامل. وهذا الامر يجعل الحكومات الاخرى تشعر بشيء من معاناة شعب البحرين الذي خضع الى حكم فردي استبدادي على مدى ربع قرن وتعرض خلاله الى اشد انواع القمع والابتلاء والمحنة. وقد بدأت الاوساط الخليجية تمعن القراءة في ادبيات المعارضة في محاولة لفهم عقلية رئيس الوزراء وطبيعة النظام الحاكم في البحرين. كما اتصل ممثلون عن بعض الحكومات الخليجية بالمعارضة لمعرفة عقلية النظام الحاكم والتعبير عن التضامن مع قضية شعب البحرين.

وهكذا فقد اخذت قضية البحرين بعدا اقليميا مهما، وذلك بعد عامين على بدء الانتفاضة المباركة التي فتحت اعين العالم على مايجري في هذه الجزيرة. ولم يعد شعب البحرين وحده الذي يعاني من عقلية رئيس الوزراء بل اصبح الخليجيون الآخرون يشعرون بان استمرار مثل تلك العقلية سوف يؤدي الى تمزق مجلس التعاون وتكريس حالات الشقاق والاختلاف. ويمكن القول ان ايا من المسؤولين الخليجيين الذين التقتهم المعارضة لا يشعر بحب او تقدير لرئيس وزراء البحرين بل يعتبر سياساته الداخلية والخارجية من اهم اسباب التوتر في البحرين والخليج. وينظر الكثيرون بقلق الى سياسته الهادفة الى صنع ذات كبيرة لشخصه على حساب الآخرين، سواء من ابناء الشعب ام افراد عائلته. وجاء صدور الكتاب الاخير حول سيرته الذاتية الذي كتبه احد الصحافيين المصريين وصدر باسم توفيق الحمد ليضيف الى انزعاج المواطنين وتاكيد النزعة الذاتية لرئيس الوزراء. فقد اضفى على نفسه صنمية هائلة، واظهر نفسه كصانع للبطولات، محاولا تهميش افراد العائلة

التتمة ص ٨

○ عندما اتضح ان مبيعات كتاب السيرة الذاتية لرئيس الوزراء الذي كتبه احد المصريين وصدر باسم توفيق الحمد، لم تحقق اي رقم يعتد به، فقد اصدر رئيس الوزراء اوامره الى الجهات الحكومية بشراء نسخ كثيرة منه. فاشترى فندق ميريديان ٣٠٠ نسخة واشترى بنك البحرين الوطني ١٠٠٠ نسخة واشترت المؤسسات والوزارات الاخرى كميات مماثلة. وكان وزير الاعلام قد اقام حفلا كبيرا بمناسبة صدور الكتاب بفندق الميريديان ودعي اليه عملاء الحكومة، ولكن الحضور كان قليلا جدا. فمن بين المثقفين لم يحضر سوى حفنة قليلة لا تمثل الطبقة الواسعة من المثقفين الرافضين لسياسة خليفة ـ هندرسون. ولم يحضر الدبلوماسيون المعتمدون، كما لم يحضر اساتذة الجامعة. وكان اغلب الحاضرين من موظفي وزارة الداخلية.

○ كانت المسيرة الدينية التي خرجت في العاصمة مساء الثلاثاء ٢٦ نوفمبر تعبيراً واضحا عن الاصرار الجماهيري على المطالب العادلة. وقد شارك في المسيرة آلاف المواطنين الذين طافوا شوارع العاصمة وكانت هتافاتهم تدوي بشكل اذهل قوات الشغب الاجنبية التي راقبت الوضع عن كثب لخشيتها من العواقب الوخيمة لاي عدوان على المشاركين في المسيرة. ورفعت فيها صور الشهداء والقادة المعتقلين، وازالت اي شك في الاصرار الشعبي على الاستمرار في الانتفاضة الشعبية المباركة.

○ قرر شعب البحرين مزاولة الاحتجاجات بشكل واسع خلال شهر ديسمبر. ففي هذا الشهر تحل الذكرى الثانية لاعتقال الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر. وفي ٧ ديسمبر تحل الذكرى الثالثة والعشرون لانتخابات المجلس الوطني. ويعتبر السادس عشر من ديسمبر عيدا للشهداء. وفي ١٧ ديسمبر تحل الذكرى الثانية لاستشهاد الهانيين، هاني الوسطي وهاني خميس. وفي العشرين منه تحل الذكرى الثانية لاستشهاد شيخ الشهداء الحاج ميرزا علي عبد الرضا. وفي الفترة ما بين ٥ - ٢٠ ديسمبر سوف يقوم الشعب بنشاطات واسعة تتراوح ما بين التظاهر العلني في الشوارع والكتابة على الجدران وتفجير اسطوانات الغاز للتعبير عن الاحتجاج. كما سيقومون بزيارة قبور الشهداء وعائلاتهم. وسوف يكون عيد الشهداء يوما مشهودا؛ حيث قرر الشعب ان يحييه بطريقته الخاصة التي تختلف تماما عن ما تنوي الحكومة القيام به من مهرجانات. ويتوقع ان يؤكد الشعب قوة عزيمته واصراره على مطالبه بكافة الوسائل السلمية المتحضرة.

○ استمر خروج المؤسسات الاقتصادية من البلاد بعد ان تردت الاوضاع فيها واصبح اصحاب رؤوس الاموال والشركات الاستثمارية يشعرون بعدم صلاحية البلاد للنشاط التجاري. وعرف من بين الشركات التي خرجت من البحرين مؤخرا شركة IDAS Kapiti International وهي شركة مصرفية متخصصة في الاجهزة التجارية، حيث قررت نقل مقرها الرئيسي في الشرق الاوسط الى دبي. ونقلت مؤسسة Spices Board in India مقرها الاقليمي الى دبي بعد ان اغلقت مكتبها في البحرين. واختار عدد من المؤسسات التجارية الدولية مكاتب لها في دبي مؤخرا ورفضت البحرين بسبب الاوضاع السياسية المتوترة فيها.

○ هناك الآن ضغوط دولية كبيرة لاجبار حكومة البحرين على السماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البحرين للاطلاع على الاوضاع فيها. وكانت الحكومة قد سمحت لمنظمة الصليب الاحمر الدولية بعد ضغوط بريطانية وامريكية عليها، بزيارة السجون البحرينية. وما تزال تقابل السجناء الذين رووا لها من قصص التعذيب الحكومي ما يندى له الجبين. وقد قامت الحكومة بنقل اعداد كبيرة من السجناء من زنزاناتهم الى معتقلات اخرى لتضليل وفد الصليب الاحمر. وتقوم الحكومة حاليا باعتقال المواطنين لفترات قصيرة جدا (يوم او يومين) تقوم خلالها بتعذيبهم وضربهم بقسوة متناهية، ثم تطلق سراحهم قبل ان تتمكن منظمة الصليب الاحمر من مقابلتهم. وتأمل الحكومة ان يؤدي ذلك الى ردع المواطنين عن الممارسة السياسية بدون ان تتعرض البحرين الى انتقاد دولي.

○ بدأت العائلة الخليفية مناورات عسكرية واسعة في المنطقة البحرية الفاصلة بينها وبين قطر، وذلك لاستفزاز المشاركين في القمة الخليجية المزمع عقدها في الدوحة في ديسمبر. وتقوم القوات المشاركة باطلاق الذخيرة الحية في تحد واضح واشارة الى استعداد العائلة الحاكمة لاستعمال القوة العسكرية ضد من يختلف معها في الموقف والسياسة والرأي. وهناك انزعاج كبير في الاوساط الخليجية ازاء هذه التصرفات الصبيانية والمراهقة. ويتوقع ان تكون لها انعكاسات سلبية على العلاقات بين آل خليفة ودول الخليج الاخرى. وكانت المعارضة قد كررت مرارا دعوتها الى الحكومة لحضور القمة والتخلي عن قرار المقاطعة.

الحكومة في واد والشعب في واد آخر، فأين الشرعية؟

ازدادت الازمة في البحرين تعقيدا في الاسابيع الاخيرة بعد ان توترت علاقات آل خليفة مع مجلس التعاون الخليجي، ويخشى المراقبون ان ينعكس ذلك سلبا على علاقة تلك العائلة مع شعب البحرين. ولا يستبعدون ان يلجأ رئيس الوزراء الى الانتقام من المواطنين لتعويض التراجع السياسي الذي منيت به سياساته في السنوات الاخيرة. وهناك تشاؤم كبير من استمرار التوتر وتصاعد وتيرة الاحداث في الوقت الذي يسيطر العجز على الحكومة ويتعمق شعور الوزراء من غير العائلة الخليفية بعبثية ما يحدث في البلاد من قبل الثنائي خليفة – هندرسون. وقد أدى الجمود في الموقف الى حصول قناعة لدى الاوساط الدبلوماسية في المنامة بان الحكومة لن تستطيع الخروج من الازمة بدون تنازلات حقيقية على مستوى الاصلاح السياسي. كما أكدت هذه الاوساط ان الاوضاع الامنية والاقتصادية تتردى باستمرار وان هناك حالة عجز تامة في اوساط العائلة الحاكمة، التي هي صاحبة القرار الاول والاخير في كل القضايا السياسية والامنية. ويحذر هؤلاء من المستقبل المظلم الذي ينتظر آل خليفة ان لم يع رئيس الوزراء خطورة الموقف ويبادر باتخاذ قرارات قد تكون صعبة على نفسه في الوقت الحاضر ولكنها ضرورية للاستمرار والبقاء. وفي الوقت نفسه يشعر أصدقاء آل خليفة بخيبة أملهم من فشل رئيس الوزراء الذي مضى عليه ربع قرن في منصبه في استيعاب أبعاد الازمة السياسية المرشحة لان تصبح ثورة شعبية عارمة تطيح بالحكم القائم من أساسه. ويؤكد هؤلاء حكمة المعارضة التي تميزت بضبط النفس والاعصاب امام الاستفزازات التي واجهتها من قبل الحكومة. وما قتل ثلاثين مواطنا على ايدي الحكومة الخليفية الا قمة الاستفزاز والتحدي للمشاعر والتمسك بسياسة العصا الغليظة والتهديد الدائم بالانتقام لأتفه الاسباب. كما ان استرخاص ارواح المواطنين مؤشر على غياب الحكمة من المواقف الخليفية، الامر الذي من شأنه ان ينعكس سلبا على موقع العائلة الحاكمة في نفوس الشعب. ويخشى الكثيرون ان يؤدي ذلك الى تراجع العلاقات بين ابناء البحرين وآل خليفة الى مستوى دون ما كانت عليه ايام عيسى بن علي قبل اكثر من سبعين عاما.

وقد شهد الشهر الماضي تطورات عديدة يمكن قراءة اتجاه الوضع السياسي من خلالها لفهم ما يمكن ان تصل اليه الامور في الفترة المقبلة:

١ – حاولت الحكومة اخفاء خبر التوقيع على اتفاق مع منظمة الصليب الاحمر الدولية في البداية. وعندما بثت المعارضة خبر الاتفاق اكدته الاوساط الحكومية على أمل ان ينتهي الامر عند ذلك الحد. ولكن المعارضة التي تطالب بالسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد للاطلاع على اوضاع حقوق الانسان في البحرين، تابعت الموضوع عن كثب. وكانت الحكومة تسعى للمماطلة بشأن الصليب الاحمر بعد التوقيع على الاتفاق في ٢٨ اكتوبر، ولكن اتصالات المعارضة بالصليب الاحمر والحكومة البريطانية التي كانت قد ضغطت على هندرسون وخليفة من أجل السماح للصليب الاحمر بزيارة المعتقلين، أدت في النهاية الى تحقق الزيارة. وقد بدأ وفد من الصليب الاحمر يتكون من مسؤولون يعملون في مكتب المنظمة في الكويت وآخرون يعملون في مكتب جنيف زيارة البلاد في منتصف الشهر الماضي، واتصلوا بعدد من المعتقلين، وسجلوا معلومات كثيرة حول سوء المعاملة التي يتعرض اليها المعتقلون على ايدي جهاز هندرسون. وقد اندهشوا كثيرا من الانتهاكات الكبيرة التي تحدث في السجون بشكل يومي. وسمعوا قصصا كثيرة وروايات عن التعذيب والاعتداء على الاطفال بأشكال شتى، وانتهاك حرمات المنازل اثناء الاعتقال والتعرض لمعتقدات المعتقلين اثناء اعتقالهم والتحقيق معهم. كما سمعوا الكثير عن تزييف الحقائق من قبل عناصر جهاز أمن هندرسون. وعرفوا كيف تلفق التهم ضد المعتقلين وكيف يعذبون اذا غيروا افاداتهم امام المحكمة، او رفضوا التوقيع على ما ينسبه اليهم المعذبون من «اعترافات» مسحوبة تحت التعذيب الشنيع. وسمعوا عن قصة استشهاد سعيد الاسكافي ومحمود عبد اللطيف وحسين قمبر والسيد علي أمين محمد تحت مباضع الجلادين. هذه القصص كان لها وقع شديد على نفوس اعضاء الوفد الذي بدأ لقاءاته مع المعتقلين من شباب البحرين. وكان هناك تساؤلات كبيرة عن دوافع حكومة البحرين للسماح لمنظمة الصليب الاحمر الدولية بزيارة سجون البحرين. وقد تأكد ان الضغوط الخارجية على العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين للسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد والتحدث الى المعتقلين اضطرت رئيس الوزراء الى الموافقة على السماح لمنظمة الصليب الاحمر الدولية بزيارة السجون. وكما هو معروف، فالصليب الاحمر منظمة انسانية وليست حقوقية، وان مهمتها محصورة في التأكد من حسن معاملة السجناء بغض النظر عن اسباب اعتقالهم او التهم الموجهة اليهم. ولا يقع ضمن مهماتها اصدار تقارير معلنة عن مشاهداتها حول معاملة السجناء، وكل ما تستطيع عمله هو مناقشة تلك المشاهدات مع حكومة البحرين وتقديم اقتراحات حول تحسين معاملة المعتقلين. وقد سعت الحكومة الى اخفاء آثار الجريمة وذلك باطلاق سراح عدد من المعتقلين قبل وصول وفد الصليب الاحمر، وخصوصا الذين تعرضوا لتعذيب شديد وكانت آثار التعذيب واضحة على اجسادهم، وقامت بطلاء حيطان بعض الزنزانات والعنابر في محاولة لاظهار سجون هندرسون بصورة مقبولة، وأصبح الطعام افضل مما كان عليه، وشعر المعتقلون بذلك بشكل واضح، واصبحوا يتساءلون عن هذا التغير المفاجيء في المعاملة. وما يزال وفد المنظمة يمارس نشاطه داخل الزنزانات، ولكنه يرفض مقابلة اي معتقل اطلق سراحه. ومن هنا تصر المعارضة على ضرورة السماح للمنظمات الحقوقية بزيارة البلاد لتستطيع تقييم الوضع عن كثب والاطلاع على المعاملة السيئة التي يتعرض لها المعتقلون سواء من هم في الزنزانات ام الذين اطلق سراحهم. ولكن الحكومة ترفض السماح لمنظمات مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووج بزيارة البلاد، واصبحت ترد على من يطالب بذلك بانها سمحت للصليب الاحمر بزيارة السجون وان ذلك يعفيها من اي تبعة اخرى.

٢ – شهد الشهر الماضي اول محاولة جدية منذ اندلاع الانتفاضة المباركة لتقديم العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ الفا من المواطنين. وقد تقدم سبعة اشخاص من لجنة العريضة بطلب الى الديوان الاميري لتحديد موعد لتقديم العريضة، ولكنهم هددوا بأشكال مختلفة. والمتقدمون بطلب اللقاء هم علي ربيعة واحمد الشملان وعيسى الجودر وسعيد العسبول ومحمد جابر صباح والسيد ابراهيم كمال الدين. وقد اتصل عبد اللطيف الرميحي مدير مكتب رئيس الوزراء بمحمد جابر صباح وهدده وطلب منه عدم التفكير في مقابلة الامير لغرض العريضة. وبعثت الحكومة بعض اقارب عيسى الجودر لمنعه من المشاركة في وفد العريضة، واتصلوا بالمحامي احمد الشملان عن طريق بعض اقربائه، وقام احمد منصور العالي بالاتصال بابراهيم كمال الدين وسعيد العسبول لتخويفهم من نتائج مبادرتهم. واتصل جهاز الامن بامر من ايان هندرسون بافراد اللجنة وهددهم بالاعتقال ان اقترب احد منهم من قصر الامير. واتضح ان مجلس الامير الذي كثر التشدق به مفتوح لمن يريد ان يسمع كلامهم ومغلق بوجه من يريد ان يتكلم بما لا يعجب حاكم البلاد. هذه هي سياسة «المجالس المفتوحة». وقد شعر اصدقاء شعب البحرين في الخارج بالضيق الشديد من هذا التصرف المتخلف الذي يعتمد اسلوب التهديد لمنع المواطنين من التمتع بحقوقهم المشروعة. ويعتقد ان لجنة العريضة الشعبية مستمرة في موقفها الذي يصر على تقديم العريضة الى الامير بأي شكل من الاشكال. ويدرك الدبلوماسيون المعتمدون في المنامة والمراقبون ان هذه الشخصيات المحترمة تسعى لتجنيب البلاد مخاطر الفتنة والتوتر السياسي بطلبهم لقاء الامير، الامر الذي لم يعجب اصحاب القرار الامني الذين اصبحوا هم القادة الحقيقيين في البلاد.

٣ – اتضح ان رئيس الوزراء اصبح في حيرة من الامر بعد ان تدخلت دول عديدة لمنع تنفيذ احكام الاعدام بحق ثلاثة من المواطنين الابرياء. واصبح في مواجهة مباشرة مع حكومات هذه الدول التي اتفقت جميعا على ان اعدام المواطنين الثلاثة الابرياء سوف يكون مخالفا بشكل صارخ للقوانين الدولية والاعراف التي تمنع اعدام اي شخص ما لم يعط حق الاستئناف. وقد فضل رئيس الوزراء حماية محكمة امن الدولة والحفاظ على سمعتها الشرسة مهما كلفه ذلك على الصعيد الدولي. وكان مستعدا لتنفيذ احكام الاعدام المنافية للقوانين الدولية بدون السماح لهم باستئناف الاحكام، الامر الذي يشير الى فشله الذريع في هذا الجانب. وقد أصبحت هناك قناعة راسخة ببراءة المتهمين الثلاثة خصوصا بعد ان رفضت الحكومة السماح باستئناف احكام الاعدام التي اصدرتها العائلة الحاكمة بحقهم. وقال الكثيرون لولا براءتهم لسمحت الحكومة للعالم بالاطلاع على اقوالهم امام محكمة مفتوحة يسمح لهم بالتحدث فيها. وما تزال المعارضة تعتقد ان الثلاثة بمثابة الرهائن الذين تحتجزهم الحكومة لمساومة الشعب بهم. وسبق ان طرح عملاء السلطة فكرة التخلي عن المطالبة بالحقوق الدستورية في مقابل عدم اعدام الثلاثة، الامر الذي رفضه الشعب وقال انه ابتزاز مرفوض، وان الحكومة سوف تضيف جريمة كبرى الى جرائمها اذا ما نفذت احكام الاعدام بحق الابرياء الثلاثة.

٤ – كان التراجع الاقتصادي بارزا خلال الشهر الماضي، خصوصا بعد ان اعلن عدد من المؤسسات الاقتصادية قراره بالانسحاب من البحرين بعد ان تردت اوضاعها الاقتصادية والامنية واصبح البقاء فيها غير ذي جدوى. وتوجه العديد من هذه المؤسسات الى دبي التي يشعر فيها المستثمرون بأمن اكثر واستقرار سياسي متميز عن الوضع في البحرين. وسعت الحكومة عبثا الى ترديد مقولات غير دقيقة عن متانة الاقتصاد البحريني واستقرار الوضع السياسي والفوائد المالية التي حققتها البنوك. كما تحدث وزراؤها عن مشاريع «سوف» تقوم بها الحكومة في المستقبل. هذا في الوقت الذي تكررت فيه زيارات افراد العائلة الحاكمة الى البلدان الخليجية الاخرى طلبا للمساعدة المالية. وقد كان ولي العهد الاكثر نشاطا في هذا المجال. فقد اصبح يلاحق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، اينما ذهب. فقد شوهد معه في اسبانيا والمغرب والولايات المتحدة الامريكية وكذلك في ابوظبي في فترة لا تتجاوز البضعة اسابيع. وعلق احد المعلقين على ذلك بقوله: كنت اظن ان حمد بن عيسى يعمل لدى الشيخ زايد لانه يرافقه في كل مكان. ومع ذلك فقد استمر الاقتصاد البحريني في ضعف مستمر. ومن اسباب ذلك الانفاق غير المحدود على جهازي الامن والدفاع. وقد أظهر تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية مؤخرا ان عدد القوات المسلحة صعد من ٢٧٠٠ شخص الى ١٠,٧٠٠ شخص في غضون عشرة اعوام. ويبلغ عدد افراد وزارة الداخلية ٩٣٠٠ شخص. وهذه ارقام كبيرة جدا اذا ما قورنت بعدد سكان البحرين.

الواضح ان الوضع في البحرين آخذ في التردي خصوصا اذا ما نفذ شعب البحرين وعوده بالعودة الى الاحتجاج في الشوارع بقوة خلال شهر ديسمبر الذي يعتبر عادة فترة السخونة السياسية في البلاد. وسوف يكون من الصعب على الحكومة حينئذ احتواء الوضع خصوصا وان لدى الشعب جدول اعمال مغايرا لما لدى الحكومة. فبينما تحتفل العائلة الحاكمة بالذكرى الخامسة والثلاثين لتولي الامير الحالي الحكم في ١٦ ديسمبر فقد أعلن الشعب ان ذلك اليوم سوف يكون يوم حداد لانه «عيد الشهداء».

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٦

٢٨ اكتوبر

● رفضت محكمة الاستئناف يوم امس النظر في الحكم الصادر في الاول من يوليو الماضي باعدام ثلاثة من المواطنين الابرياء اتهموا زورا باشعال حريق في مطعم الزيتون بمنطقة سترة. وقالت ان احكام محكمة امن الدولة غير قابلة للاستئناف. وجاء الرفض بعد ان تقدم ثلاثة من المحامين الى المحكمة بطلب استئناف تلك الاحكام لاعتقادهم بانها غير عادلة وان المتهمين الثلاثة بريئون من تهمة الحرق. وسجل احد مسؤولي وزارة العدل الطلب، ولكن رئيس الوزراء غضب عليه وامر بوقفه عن العمل. وكان هناك امل بان تعيد الحكومة النظر في قرار الاعدام خصوصا وانه صادر عن محكمة امن الدولة التي لا تسمح باستئناف احكامها. واحتجت حكومات عديدة من بينها الحكومة البريطانية ومنظمات حقوقية دولية وعربية ضد احكام الاعدام لسببين: اولهما ان المحاكمة تمت بصورة منافية لابسط قواعد العدالة، ورفضت الاستماع الى اقوال الشهود الخمسين، والثانية ان قرارات المحكمة غير قابلة للاستئناف، الامر الذي يناقض القوانين الدولية وفي مقدمتها قانون ١٩٨٤- ٥٠ الصادر عن المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة الذي يمنع اعدام اي شخص ما لم يسمح له باستئناف الحكم الصادر بحقه امام محكمة اعلى من المحكمة التي اصدرت حكم الاعدام. ويعتبر رفض العائلة الخليفية الحاكمة السماح بالاستئناف اصرارا على انتهاك القوانين الدولية. ويبدو ان العائلة فضلت حماية سمعة محكمة امن الدولة التي لا تسمح بالاستئناف حتى لو كان ذلك على حساب التزاماتها الدولية.

واذا ما اقدمت العائلة على تنفيذ الحكم فسوف يكون ذلك خرقا واضحا لميثاق الامم المتحدة، وتصبح حكومة البحرين بذلك مستحقة للطرد من المنظمة الدولية. ويؤكد مطلعون ان اعدام المواطنين الثلاثة وهم علي احمد عبد الله العصفور ويوسف حسن عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم حبيل، سوف يدخل البحرين مرحلة جديدة لن تنتهي الا بتغيير جذري في النظام القائم لانه سوف يكون قد ارتكب جريمة ضد الانسانية. ويؤكد هؤلاء على ان رئيس الوزراء يسعى لاخفاء فشل حكومته في اعادة الامن والاستقرار الى البلاد بابتزاز الشعب وذلك بربط وقف تنفيذ الاعدام بالتراجع عن المطلب الدستوري. ولكن المعارضة ترى ان من المستحيل التراجع عن المطالبة باقامة دولة القانون والدستور واقرار نظام التعسف واحكام الطوارىء. وترى انه مهما بلغت التضحيات فانها سوف تكون اقل مما لو تم القبول بعودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة المباركة. وقد ثبت للعالم ان النظام الارهابي الذي فرضه رئيس الوزراء على البحرين يزداد في غيه بدلا من الاستماع الى منطق العدل والحق والدستور. فبدلا من الاستماع الى المطالب العادلة وتقديم بعض التنازلات سلبت الحكومة ما تبقى من حريات محدودة. فسعت بدون جدوى لتأميم الحريات الدينية عن طريق ما أسمته «المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية» الذي افتى فقهاء الاسلام بحرمة القبول به، وقسمت البلاد الى اربع محافظات تحت اشراف وزارة الداخلية، وعينت مجلسا للشورى اعتبره المراقبون صوريا ومتخلفا ورفضه الشعب بشكل مطلق.

● وفي الوقت نفسه استمرت ممارسات جهاز الارهاب الذي يديره ايان هندرسون بدون توقف. فاعتقل في ٢٦ اكتوبر شخصان من منطقة السنابس هما الدكتور ميرزا رضا، ٤٠ عاما، والسيد علي الجبل، ٣٧ عاما، وهما محاضران بمعهد البحرين للتدريب. وجاء الاعتقال بعد ان حاصرت ٥٠ سيارة مليئة بالشرطة المنطقة في الصباح الباكر وارهبت المواطنين. كما انه جاء بعد ان استقال كل من الدكتور نزار البحارنة والدكتورة رائدة العلوي من جامعة البحرين احتجاجا على تحويل الجامعة الى ثكنة عسكرية يديرها الجنود الاجانب. وشعر المدرسون والموظفون انهم تحت رحمة البلوش والباكستانيين الذين لم يلتحقوا بمدرسة قط!

● واستمرت كذلك المواجهات بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين المطالبين بحقوقهم المشروعة بدون توقف. وشهدت مناطق الديه والسنابس والدراز وعذاري وبني جمرة حركة احتجاجية واسعة يوم السبت الماضي، فيما سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بدون توقف في مختلف مناطق البلاد. وفي جزيرة النبيه صالح خرجت مسيرة كبيرة للمرة الاولى في ٢٥ اكتوبر. وشهدت منطقة البلاد القديم مواجهات بين المتظاهرين وقوات الامن الذين كانوا يستفزون المواطنين وهم متكرون في ثياب مدنية. واعتقل جلاوزة الامن عددا من الشباب عرف من بينهم جاسم حسن الحواج، ١٥ عاما.

● وعلى صعيد آخر اصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي يتخذ من دمشق مقرا له في ٢٦ اكتوبر بيانا حول الوضع النقابي في البحرين جاء فيه ما يلي: «السلطات البحرينية حتى هذا التاريخ لم تسمح باقامة تنظيم نقابي مستقل يتناسب مع مستويات العمل الدولية والعربية، وتلاحق اي عامل يطالب بالحقوق والحريات النقابية او يتحدث بشأنها. والحكومة البحرينية لم تصادق على اي من اتفاقيات العمل الدولية او اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية». وتطرق البيان الى المفاوضات التي اجراها الاتحاد مع وزير العمل البحريني وعدم وفائه باي من الوعود. وازاء ذلك طالب الاتحاد بما يلي:

١ – الاقرار بحق العمال في تنظيم انفسهم ضمن نقابة عمالية ترعى شؤونهم وتدافع عن مصالحهم وفقا لمستويا العمل الدولية والعربية.

٢ – المصادقة على اتفاقيات العمل الدولية والعربية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية.

٣ – السماح بعودة النقابيين البحرينيين المتواجدين بدمشق (محمد المرباطي وحميد العواجي) مع أفراد أسرتيهما وتأمين عمل يضمن لهما الحياة الكريمة.

وناشد الاتحاد جميع الهيئات الدولية والعربية المعنية بحقوق الانسان وبالحريات النقابية ان تسعى لدى السلطات البحرينية للاستجابة الى هذه المطالب.

٢٩ اكتوبر

● توترت الاوضاع في البلاد طوال اليومين الماضيين في اثر قرار محكمة الاستئناف عدم اختصاصها في النظر في الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة. وفهم الشعب من ذلك القرار اصرار رئيس الوزراء على اعدام المواطنين الثلاثة الابرياء لاثبات حزم عائلته في مواجهتها شعب البحرين. وقد عمت البلاد موجة من المسيرات الشعبية واصوات الانفجارات والحرائق في الطرقات، الامر الذي اكد ان انتفاضة الشعب مستمرة حتى تحقيق المطالب العادلة. ففي منطقة سترة التي ينحدر منها الثلاثة الذين يواجهون القتل على ايدي آل خليفة انفجرت الاوضاع على اشد ما يكون لدى انتشار خبر رفض الاستئناف، وانتشرت الحرائق في اطارات السيارات وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بشكل مكثف. وأعلن المواطنون عن استعدادهم للشهادة للدفاع عن الحقوق والكرامة التي تنتهكها القوات الاجنبية التي استقدمها رئيس الوزراء للفتك بالمواطنين. وحدثت مواجهات في جزيرة النبيه صالح في الليلتين الماضيتين، وكذلك في المناطق الساخنة الاخرى في البلاد. ولوحظ اصرار منقطع النظير من قبل المواطنين على الاستمرار في المطالبة

● هذا فيما تصاعد الغضب في اوساط طلاب معهد البحرين للتدريب بعد اقتياد اثنين من المدرسين هما الدكتور ميرزا رضا والدكتور علي الجبل امام الطلاب وهما في حالة يرثى لها من التعذيب والاهانة. وكان المدرسان قد اعتقلا قبل ثلاثة ايام ثم جيء بهم يوم امس الى المعهد والدماء تسيل منهم ووجوههم مهشمة نتيجة التعذيب الرهيب الذي اشرف عليه ايان هندرسون شخصيا، حسب مصادر خاصة. ولم يعد هذا المرتزق يخشى مما يقال عنه بعد ان خلع لباس الانسانية واصبح يعشق الانتقام من البشر. وقد ترك منظر المدرسين وهما يقتادان من قبل عناصر البلوش والباكستانيين اثرا بليغا في نفوس الطلبة والمدرسين، حيث شعر الجميع بانتهاء عهد الانسانية في البحرين وسحق ما يتصل بحقوق البشر وكرامتهم. وقرروا الاضراب عن الدوام هذا اليوم.

● يضاف الى ذلك ما قام به خالد الوزان وعادل فليفل بامر من هندرسون من اعتداء وحشي على الطفل هاني حسن علي معيوف الذي نقل الى المستشفى قبل يومين وهو في حالة غيبوبة. وكان قد اعتقل قبل عشرة ايام بدون اي سبب وعذب تعذيبا شديدا بالضرب والركل وهو معلق من يديه ورجليه، الامر الذي ادى الى فشل كلوي حاد ادخله في غيبوبة خطيرة. ولدى تردي حالته اتصل جهاز التعذيب بعائلته وطلب منهم الحضور لاستلام الطفل، ونقل الى المستشفى على الفور، وما يزال بين الموت والحياة. وقد ابلغت الامم المتحدة بما جرى للطفل.

● كما اتصل مسؤولون بوزارة الداخلية بعائلة السيد مجيد السيد مهدي الدرازي وطلبوا منها استحصال رسالة من احدى الشخصيات المحسوبة على الحكومة لاطلاق سراح احد ابنائها، ولكنها رفضت ذلك. ولما ذهب الابن الاكبر الى وزارة الداخلية في محاولة لاستلام اخيه تم ايقافه وضربه. وقد اصبح جهاز الامن يتصرف بصبيانية غير معقولة. فاذا قرر اطلاق سراح احد الموقوفين طلب من عائلته استحصال رسالة من الشخصيات المحسوبة على الحكومة وذلك في محاولة يائسة لصنع امجاد لمن وقفوا مع جهاز التعذيب والقمع ضد المظلومين من ابناء الشعب. واذا رفضت العائلة ذلك تعرض السجين الى تعذيب اضافي وطلب منه الاتصال بعائلته من زنزانته ليطلب منها استحصال تلك الرسالة. هذه الاساليب الرخيصة مؤشر على افلاس النظام وارهابه، وهي محكومة بالفشل لانها لا تحقق شيئا.

● وفي الوقت نفسه يعاني المعتقلون بسجن القلعة من انتشار الاوبئة والامراض الجلدية، حيث منعوا من العلاج وفرضت عليهم ظروف سجن غير صحية ولا تتناسب مع المستويات الدولية او المتطلبات البشرية.

● وعلى صعيد آخر تطرق اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، في كلمته يوم امس في مجلس اللوردات الى موقف الحكومة البريطانية ازاء الوضع في البحرين. وكان اللورد ايفبوري يشارك في مناقشة كلمة الملكة التي القتها بمناسبة افتتاح الدورة الحالية للبرلمان البريطاني التي القتها الاسبوع الماضي. وقد خصص يوم امس لمناقشة السياسة الخارجية للحكومة البريطانية. وكرر اللورد ايفبوري اتهامه بتلكؤ الحكومة في موقفها ازاء المطالب الدستورية في البحرين خصوصا بعد ان قامت حكومة البحرين بتضليل الحكومة البريطانية بادعائها انها ستوقع اتفاقية مع منظمة الصليب الاحمر الدولية في شهر اكتوبر كاقصى حد، الامر الذي لم يحدث. وقد نالت كلمات اللورد ايفبوري استحسان بقية الاعضاء، ويتوقع استلام رد رسمي من الحكومة حول الموضوع في وقت لاحق.

٣٠ اكتوبر

● تفاعل قرار محكمة النقض (التمييز) يوم الاحد الماضي رفض النظر في الاستئناف الذي قدمه محامو ثلاثة مواطنين محكومين بالاعدام. واصبح هناك قلق واسع على الصعيد الدولي من احتمال اعدام البحرينيين الثلاثة الذي حكمت عليهم محكمة امن الدولة بالاعدام بعد اتهامهم زورا بحرق مطعم ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين يعمل خمسة منهم في قوات الشغب. واصبحت القضية متداولة في الاوساط الحقوقية الدولية التي اعتبرت انها المرة الاولى في العالم التي يحكم فيها على متهمين بحكم بالموت بدون ان يسمح لهم بالاستئناف ضد القرار. واعتبرت تلك المنظمات ذلك قرارا سياسيا اتخذته العائلة الخليفية الحاكمة التي ترفض العمل وفق احكام القانون والدستور. وخالفت محكمة التمييز المادة ٤٠ من لوائحها التي تؤكد ان اي حكم بالاعدام لا ينفذ الا بعد ان تنظر فيه محكمة النقض. وقد خشيت الحكومة من اعادة فتح ملف مطعم الزيتون حيث سوف ينكشف ضعف التهمة الموجهة للمواطنين الثلاثة. وكانت تأمل ان «تؤدب» المطالبين بالدستور باعدام عدد من المواطنين حتى لو كانوا ابرياء.

● وفي هذا الصدد اصدرت منظمة العفو الدولية قبل يومين مناشدة عاجلة حول القضية جاء فيها ما يلي: «بقي الرجال الثلاثة المذكورة اسماؤهم اعلاه في خطر وشيك بالاعدام بعد ان قررت محكمة النقض التي عقدت جلسة مقتضبة في ٢٧ اكتوبر ١٩٩٦، بعدم وجود سلطة قضائية تؤهلها للنظر في حكم محكمة امن الدولة الذي صدر في الاول من يوليو باعدام الثلاثة. وسوف تذهب الاحكام الى الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، لاقرارها.

وكان الثلاثة قد دينوا بالقيام بحرق مطعم آسيوي في ١٤ مارس ١٩٩٦ قتل فيه سبعة بنغلاديشيين. وقد حصلت محكمة امن الدولة على معلومات مفادها ان المحاكمة امام محكمة امن الدولة كانت اقل من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ومع ان محكمة امن الدولة لا تسمح بالاستئناف، فانه حسب القانون البحريني فان احكام الاعدام الصادرة عن المحاكم العادية تحول بشك تلقائي الى محكمة النقض.

ان منظمة العفو الدولية تعارض احكام الاعدام في كل الحالات وتعتبرها انتهاكا لحق الحياة، والحق في عدم التعرض لمعاملة مهينة او غير انسانية او قاسية، حسب ما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وفي ٢٦ مارس ١٩٩٦ اعدم عيسى احمد حسن قمبر في اول اعدام في البحرين خلال عشرين عاما تقريبا. وكان قد أدين بقتل عريف شرطة.

وُطالبت المنظمة بالكتابة الى حكومة البحرين بما يلي:

– التعبير عن التعاطف مع ضحايا الجريمة واهاليهم، والاعتراف بحق الحكومات في تقديم المسؤلين عن الاعمال الاجرامية الى العدالة، مع التعبير عن الاعتراض غير المشروط على احكام الاعدام.

– التعبير عن القلق بان محاكمة علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب، لم تحقق المعايير الدولية المعروفة للمحاكمة العادلة، وان الادانة ربما قامت على اساس اعترافات سجلت تحت التعذيب.

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٦

– الدعوة الى تخفيف حكم الاعدام».

● وكتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، رسالة الى جيريمي هانلي، وزير الدولة للشؤون الخارجية هفا اليوم حول القضية جاء فيها ما يلي: «لقد قلت في اطار الحديث عن البحرين، بانه حسب القانون الدولي، فان احكام الاعدام يجب ان تخضع للاستئناف. وكما تعلم فان ثلاثة شباب حكموا بالموت من قبل محكمة امن الدولة لدورهم في قضية حرق المطعم وهم .... وهناك اسباب للاعتقاد بان اجراءات محكمة امن الدولة غير صحيحة، كما قلنا في احدى المذكرات التي ارفق لكم نسخة منها.

وحسب ما جاء في رسالة مالكولم ريفكيند الى ديفيد ستيل في ١١ يوليو ١٩٩٦ فان «سفارتنا تبحث عن معلومات اكثر حول الاجراءات التي تمر بها مثل هذه القضية، من السلطات البحرينية». ولكنني لم أطلع على اي نتائج لتلك التحريات. فاذا كنت قد حصلت على معلومات، فانني سوف اكون شاكرا لو حصلت على نسخة منها. وكنت قد طلبت في رسالتي في ٢٣ يولية ما اذا كات السفارة مستعدة لتقديم سؤال حول سبب عدم السماح بالاستئناف ضد الادانة او الاحكام في محكمة امن الدولة، وقلت في في رسالة الاول من اغسطس بانك ستطلب من السفارة ان تلفت انتباه السلطات البحرينية الى ذلك. ولكنني، كالعادة، لم استلم اي شيء حول هذا الطلب.

فهل تستطيع الآن من فضلك ان تتوسط لدى امير البحرين نيابة عن هؤلاء الشباب الثلاثة؟ فقد قررت محكمة الاستئناف يوم الاحد بانه ليس لديها الصلاحية لمراجعة الاحكام، وان الثلاثة قد يعدمون في اية لحظة. ويعتقد الكثيرون في البحرين بان هؤلاء الاشخاص أبرياء ، وبالرغم من ان وزير الخارجية اشار الى «الاعترافات» فانها قد أنكرت من قبل المتهمين عندما قدمت القضية الى المحكمة، ويعتقد ايضا انها سحبت تحت الضغط عندما كان المتهمون في السجن. واذا ما اعدموا، فانها سوف تزيد توتر العلاقات بين العائلة الحاكمة والشعب».

٣٠ اكتوبر

● نفذ طلبة المدارس اضرابا عاما ناجحا يوم امس لاحياء الذكرى الاولى للاعتصام والاضراب عن الطعام اللذين قام بهما الشيخ الجمري وبقية القادة العام الماضي احتجاجا ضد سياسات الحكومة. وعم الاضراب اغلب مدارس البحرين حيث امتنع الطلبة والطالبات عن الذهاب اليها برغم تهديدات وزير التربية والتعليم، وهو ضابط عسكري عينه رئيس الوزراء ضمن سياسة عسكرة البلاد. واصدرت وزارة التربية تهديدات قاسية للطلاب بالعقوبة والفصل، وربما السجن، اذا ما شاركوا في الاضراب. وانتشرت قوات الشغب والامن الاجنبية في كافة مناطق البحرين في استعراض رخيص للقوة وارهاب الاطفال والعائلات. وبعد انتشار خبر الاضراب قبل اكثر من اسبوع امر وزير التربية، ادارات المدارس بان تنظم امتحانات للطلاب يوم امس لثنيهم عن الاضراب، ومع ذلك فلم تستطع الحكومة منع حدوث الاضراب الذي هو الاول من نوعه منذ بداية الانتفاضة المباركة. وكان الشعب قد قرر قبل شهرين بدء عصيان مدني طويل الامد لمواجهة ارهاب رئيس الوزراء ولتجنيب البلاد مخاطر العنف الذي تقوم به القوات الاجنبية التي تحتل البلاد. وكانت الاستجابة للاضراب في اغلب مناطق الانتفاضة بنسبة تتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ بالمائة، فيما امر الوزير العسكري بكتابة رسائل تهديد لاولياء امور الطلبة وتهديدهم بمنع ابنائهم من حضور المدرسة او الاعتقال أو منعهم من تقديم الامتحانات. وقامت القوات الاجنبية باستفزاز الطلاب في عدد من المناطق. فقد اطلقت الرصاص المطاطي على طلبة منطقة البلاد القديم، وعلى طلبة الدراز الذين امتنعوا عن صعود الباصات التي تنقلهم الى المدارس، وذلك في الساعة السادسة والربع من صباح امس. واغلقت مدارس بني جمرة والدراز والديه والسنابس وجدحفص والسلمانية والجابرية والشيخ عبد العزيز ومدينة عيسى ومدينة حمدوكرزكان وسترة والدير وغيرها بسبب عدم حضور الطلاب.

● وفي الليلة الماضية قام المواطنون باطفاء الانوار ابتداء من الساعة السابعة مساء في اغلب مناطق البحرين وذلك في اطار العصيان المدني السلمي الذي اختارته المعارضة لمواجهة ارهاب آل خليفة. وتوقف العمل في المحلات التجارية والمخابز قبل غروب الشمس. وشهدت جميع مناطق شارع البديع ظلاما دامسا اكد للعالم الرفض الشعبي المطلق لسياسات القمع المتطرفة التي ينتهجها رئيس الوزراء. ولم يكن هناك اي مصدر للنور الا الحرائق التي انتشرت في الشوارع في عدد من المناطق مثل بني جمرة والدراز والسنابس والديه وبوري. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق من بينها الدراز. وجاء هذا التجاوب الشعبي ردا على سياسات القمع الحكومية والتضامن مع الشيخ الجمري وبقية القادة. هذا برغم الاعتقالات المستمرة التي ملأت السجون بشباب البحرين. وقد اعتقل يوم الاحد الماضي محمد مهدي الخال من منطقة البلاد القديم. وتجوب شوارع المنامة سيارات الامن والشغب وبنادق افرادها موجهة الى صدور المارة. وكان هناك اكثر من عشرين ناقلة جنود في المنامة وحدها يوم امس، كما أرسلت قوات كثيرة الى جزيرة النبيه صالح. وكانت القوات الاجنبية تحاصر جامعة البحرين التي شهدت يوم امس واحدا من اسوأ ايامها من حيث المراقبة والاستفزاز. هذا وقد اجبر اضراب طلبة معهد البحرين للتدريب قبل يومين وزارة الداخلية على الافراج عن كل من علي الجبل والدكتور ميرزا رضا اللذين اعتقلا قبل بضعة ايام وعذبا بشراسة متناهية. وما تزال آثار التعذيب الوحشي الذي مارسه جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون واضحة على جسديهما.

● هذا وما تزال ردود الفعل الدولية على رفض محكمة النقض الخليفية اعادة النظر في احكام الاعدام التي صدرت بحق ثلاثة مواطنين ابرياء تتوالى. وقد بعثت منظمتا هيومن رايتس وو الامريكية والعفو الدولية (فرع امريكا) رسالة مشتركة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تدعوانه فيها الى وقف تنفيذ الاعدام بعد ان تأكد لهما ان المحاكمة التي جرت لهم كانت ظالمة بشكل لا يصدق. وحث السيد ويليام اف. شولتز، المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية في امريكا، والسيد كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس وو ، حكومة البحرين على وقف اعدام المواطنين البحرينيين الثلاثة بعد الحكم عليهم في محاكمة سرية في محكمة امن الدولة. وقالا: «ان منمظة العفو الدولية في امريكا ومنظمة هيومن رايتس وو تكتبان لحثكم بأقوى العبارة على وقف الاعدامات المتوقعة للمواطنين البحرينيين الثلاثة. علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب. فقد حكم على هؤلاء الثلاثة بالاعدام في يوليو ١٩٩٦، بعد ان ادانتهم من قبل محكمة امن الدولة بحريق قتل فيه سبعة من البنغلاديشيين. وفي وقت سابق من هذا الاسبوع، في ٢٧ اكتوبر، رفضت محكمة النقض، وهي اعلى محكمة في البحرين، الاستئناف الذي تقدم به محامو المتهمين على اساس انها ليس لها حق النظر في احكام محكمة امن الدولة، التي لا يمكن استئنافها وفقا لقرار (اميري). وهذا القرار مناقض للمادة ٤٠ من قانون النقض تحقق المستوى الادنى من العدالة حسب ما نصت عليه المواثيق الدولية وما يتضمنه دستور البحرين. فقد عقدت المحاكمة سرا. ومنع المتهمون من الاتصال بمحامين الا في اللحظات الاخيرة قبل بدء المحاكمة، واشتكى المتهمون في المحكمة من تعرضهم الى التعذيب، ولكن القضاة تجاهلوا كل هذه الشكاوى وقبلت كدليل الاعترافات التي سحبت منهم خلال اسابيع عديدة من السجن الانفرادي قبل المحاكمة. وقد ادين المتهمون على اساس هذه الاعترافات وحدها، وليس هناك من دليل آخر الا افادات متناقضة من شهود الادعاء العام. ونحن متضايقون من حقيقة انه بالرغم من ان هذه المحاكمة ضمت ثمانية متهمين، حكم على اربعة منهم بالسجن مدى الحياة وعلى واحد منهم بالسجن ثمانية اعوام، فانه لم يكن هناك سوى تسع جلسات امام المحكمة من بينها الجلسة التي نطق فيها بالاحكام.

ان الانتهاكات الكثيرة لهذه المحاكمة المخالفة للمادة ١٤ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، قد ازدادت خطورة بقرار حكومتكم طلب حكم الاعدام للمتهمين مع سلبهم حق الاستئناف. وفي الوقت الذي تعارض فيه منظمتانا حكم الاعدام تحت كل الظروف، فان رأي المجموعة الدولية المثبت هو ان عقوبة الاعدام في الدول التي لم تلغ ذلك النوع من العقوبة، لا تطبق الا بعد الالتزام باشد معايير العدالة. وتنص الفقرة ٦ من القانون ١٩٨٤ – ٥٠ للمجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة (٢٥ مايو ١٩٨٤) بوضوح على ان «أي شخص يحكم عليه بالاعدام له الحق في الاستئناف امام محكمة ذات سلطة قضائية اعلى».

● نفذ الشعب قراره واحتشد عصر اليوم في مقبرة الحورة بالعاصمة، المنامة، بأعداد هائلة وروح عملاقة. فقد توافدت الجماهير من كل اتجاه نحو المقبرة للتعبير عن الحداد والتضامن مع عائلات الشهداء والمعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ خليل سلطان، والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسين الديهي والشيخ محمد الرياش وعبد الله فخرو وبقية المعتقين. ولم تستطع قوات الشغب الاجنبية التي تحتل البلاد منع التجمع الذي اعلن عنه منذ فترة، بالرغم من محاصرة المقبرة واستعراض الاسلحة والامعان في الارهاب. قد تجمع الآلاف من المواطنين في المقبرة وقرأوا الفاتحة على ارواح الشهداء ورفعوا شعارات مثل «بالروح بالدم نفديك يا شهيد» و «بالروح بالدم نفديك يا جمري» و «نطالب بالدستور» و«هيهات منا الذلة»، وغيرها من الشعارات التي اصبحت مألوفة في البلاد. وبعد ذلك بدأت قوات الشغب الاجنبية عدوانها على المواطنين الذين كانوا يمارسون حقهم في التعبير بأسلوب سلمي متحضر، مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة. وخرج المواطنون من المقبرة وتجمعوا في الشارع العام بالقرب من المستشفى الاميركي وهم يهتفون بشكل أدخل الخوف في قلوب القوات الاجنبية. وكانت الارض تهتز تحت اقدام الشباب والرجال والنساء الذين خرجوا للتعبير عن رفضهم المطلق لنظام الاستبداد والتخلف والرجعية الذي يمثله رئيس الوزراء. وكانت المباني المجاورة تردد اصداء الهتافات، بينما توقفت حركة المرور، وفشلت القوات الاجنبية في النيل من عزيمة ابناء البحرين برغم بشاعة منظرهم والموت الذي يلوح من عيونهم.

● واستمر العدوان الاجنبي على ابناء البحرين فترة من الزمن، فيما توجهت الجماهير الى مسجد الصادق بمنطقة القفول لاداء صلاة المغرب. ولكنهم فوجئوا بان اعدادا كبيرة من القوات الاجنبية قد حاصرت المسجد ووضعت عليه اقفالا. ومنعت اي مواطن من الصلاة فيه. وحدثت مواجهات بين الطرفين بسبب استفزاز القوات الاجنبية للمواطنين واصرارهم على منع الصلاة في المسجد. وقد تفرقت الجماهير التي كانت تتحاشى الاصطدام مع القوات الاجنبية بعد ان شعرت بقوة قبضاتها الحديدية التي تتحدى بنادق البلوش والباكستانيين والباتان. ولكنها كانت على موعد آخر. فما ان بدأ الظلام يزحف حتى أسرع المواطنون في جميع نواحي البلاد الى اطفاء الانوار معلنين فصلا جديدا من المواجهة السلمية يتسم بالاصرار على المقاومة المدنية لاقناع العالم بعدم صلاحية نظام الاستبداد الخليفي الرافض للعمل بالقانون والدستور. وقد ساهم في انجاح العمل الشعبي هذا اليوم الاضراب الذي نفذه طلاب المدارس بنجاح يوم امس، حيث اعجب الاجانب الذين يعملون في البلاد بدقة التنفيذ وتحضر اساليب المعارضة والتضامن المنقطع النظير بين ابناء الشعب. ويسود الآن ظلام دامس على اجواء البحرين. وقد وصف احد الطيارين هذا اليوم المنظر الذي شاهده الليلة الماضية وهو يحلق في اجواء البحرين وقال انه لم يكن يعرف ما الذي حدث فيها حيث انه اعتاد ان يرى الاضواء في كل مكان وكان يستطيع ان يرى خريطة البحرين مرسومة بالانوار، ولكنه لم ير شيئا الليلة الماضية، واعتقد ان الجزيرة اختفت تحت وطء اقدام القوات الاجنبية!

٤ نوفمبر

● شوهدت صباح امس حرائق عديدة في مناطق مختلفة ناجمة عن اشعال النار في اطارات السيارات، استمرارا للاحتجاجات الشعبية ضد سياسات القمع والارهاب التي تمارسها العائلة الخليفية الحاكمة ضد شعب البحرين. وكانت الحرائق واضحة بشكل اكبر في منطقة السنابس. وتكرر الامر نفسه عند الظهر حيث اصبح هناك اصرار على الاستمرار في الاحتجاج حتى تقبل الحكومة بمنطق الدستور والقانون وتتوقف عن اصرارها على العمل باحكام الطوارىء. ويتوقع استمرار موجة الغضب الشعبي فترة طويلة خصوصا مع اصرار ايان هندرسون على تحدي مشاعر الشعب والاستمرار في الاعتقالات العشوائية. وفي هذا الاطار فقد تصاعد غضب المواطنين بشكل اخص منذ اعتقال فتاة صغيرة في منتصف شهر اكتوبر الماضي. وما تزال البنت، اشراق حبيب، ١٦ عاما، من منطقة الماحوز، بأيدي المعذبين، ويعتقد انها تتعرض لتعذيب وحشي على يدي الجلاد المعروف، عادل فليفل. وقد اصبح فليفل مولعا باعتقال النساء والبنات في تحد واضح لمشاعر العائلات المحافظة والذوق العام في البلاد. وقد أخبر والدا الفتاة بأن «ينسيا بأن لديهما بنتا اسمها اشراق» في تهديد واضح بالتعذيب حتى الموت. وقد أخبرت الامم المتحدة باعتقال الفتاة، وكذلك منظمات حقوق الانسان. وسبق ان امر هندرسون باعتقال نساء البحرين وفتياتها وعرضهن للامتهان والتعذيب، الامر الذي ساهم في تصعيد حماس المواطنين الذين اصبحوا يدافعون عن شرفهم وكرامتهم بوجه العدوان الذي يشنه المرتزقة الاجانب ضد الكرامة والاخلاق والقيم والدستور.

● هذا وقد انزعجت العائلة الحاكمة كثيرا عندما احتشد آلاف المواطنين في منطقة الدراز يوم الجمعة الماضي لاداء الصلاة في مسجد الصادق. وكانت هناك دعوة لتوحيد صلاة الجمعة في ذلك اليوم لاحياء ذكرى انهاء الشيخ الجمري واخوته الاعتصام والاضراب عن الطعام الذي قاموا به قبل عام. وشهدت البلاد موجة احتجاجات مكثفة في الاسبوعين الماضيين بشكل اكد للعالم ان الشعب مستمر في مطالبه المتحضرة وانه لن يرضخ لمنطق العنف والارهاب الخليفي. الى ذلك اكدت مصادر مطلعة ان حملة الاعتقالات التي اعقبت حرق مصنع «صافولا» الشهر الماضي بلغت

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٦

ناصر الجفيري، ٢٦، ميثم علي الرفاعي، ١٨، (وقد تعرض منزلا هذين الشخصين الى تخريب متعمد من قبل القوات الاجنبية، وضربا ضربا مبرحا امام عائلتيهما)، عبد الوهاب عبد الامير، ١٨، علي جعفر كاظم، ٢٣، منصور القطان، ١٧، حسين الفردان، ٢٢، (وكان اعتقال الاخير ليلة زواجه!)، عباس حسن، ١٨، جعفر علي الجشي، ١٩، ناصر عبد الله خميس، ٢٠، احمد عاشور (تعرض للضرب المبرح وقت اعتقاله)، عبد الله الغتم، ٣٠، فاضل احمد محسن، ١٥، يوسف النعيمي. وفي الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي اعتقل من منطقة سترة كل من محمد علي ناصر، ٢٠، واخيه جليل، ١٧، عباس حسن سديف، ١٧، احمد عبد النبي، ٢٠. هذا في الوقت الذي استمرت فيه محكمة امن الدولة في النطق بالاحكام التي يمليها رئيس الوزراء ضد المواطنين. وقد اصدرت مؤخرا احكاما بالسجن ضد ثلاثة من المواطنين من منطقة جنوسان هم علي حسن جواد، ١٦، حسين احمد نافع، ١٦، حسين ميرزا حمزة، ١٧، بالسجن ستة شهور وضريبة مالية قدرها ٢٠٠ دينار (حوالي ٥٥٠ دولارا). وفي الاسبوع الماضي حكمت بالسجن ثلاث سنوات بحق كل من عباس رجب، خليل اكبر وعبد الهادي.

● وعلى صعيد آخر بعثت منظمة المادة ١٩ التي تتخذ من لندن مقرا لها رسالة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ناشدته فيها بعدم التصديق على احكام الاعدام التي اصدرتها محكمة امن الدولة والتي رفضت محكمة النقض النظر في استئنافها. وقالت المنظمة: «اننا قلقون من ان هذا القانون (الذي لا يسمح باستئناف احكام محكمة امن الدولة) يتناقض مع المادة ٤٠ من قانون التمييز البحريني الذي ينص على ان اي حكم بالاعدام يجب مراجعته من قبل المحكمة العليا، ومع القرار ١٩٨٤ – ٥٠ للمجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة (٢٥ مايو ١٩٨٤) الذي ينص على «ان اي شخص يحكم بالاعدام له الحق في الاستئناف امام محكمة ذات صلاحية قضائية اكبر. وحسب المعلومات التي استلمناها فان المحاكمة لم تتوفر لها معايير العدالة التي وضعها قانون حقوق الانسان الدولي ودستور البحرين لعام ١٩٧٣. فقد اعتقل المتهمون عدة شهور في سجن انفرادي، ويقال انهم تعرضوا للتعذيب، وحرموا الاتصال بمحامين قانونيين الى ما قبل بدء محاكمتهم بقليل. وعقدت المحكمة سرا، مخالفة بذلك المعايير الدولية». واضافت الرسالة: «اننا نعتقد ان اعدام العصفور وعبد الباقي والكتاب سيكون انتهاكا صارخا لالتزامات البحرين وفقا للقانون الدولي». واختتمت الرسالة قائلة: «اننا نلتمس من حكومتكم تجميد احكام الاعدام هذه مباشرة. واذا كان لدى حكومتكم سبب معقول للاعتقاد بان هؤلاء الاشخاص مسؤولون عن القتل الذي اتهموا به، فان عليها مسؤولية محاكمتهم امام محكمة جزائية مفتوحة يستطيعون فيها ممارسة حقوقهم في الحصول على محامين وفحص الادلة ضدهم، ويستطيعون استئناف احكامها امام محكمة اعلى». وهناك رسائل اخرى من منظمة حقوقية دولية اخرى قيد الاعداد. ويقول كل المحامين والقضاة الذين اطلعوا على القضية انها تمثل ابشع ما يمكن ان يصل اليه نظام قضائي في العالم، حيث يحكم على المتهم ولا يسمح له باستئناف حكم اللوت امام محكمة اخرى.

٦ نوفمبر

● بعثت لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانيين رسالة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، عن طريق سفارة البحرين في لندن، لحثه على تخفيف احكام الاعدام التي اصدرتها محكمة امن الدولة بحق ثلاثة مواطنين ابرياء. وجاء في الرسالة ما يلي: «نكتب لكم استكمالا لرسائلنا في ٢٩ ابريل ١٩٩٦ و١٥ فبراير ١٩٩٦، ويؤسفنا اننا لم نستلم منكم اي رد حتى الآن.

اننا نكتب الآن بشكل عاجل في اثر قرار محكمة النقض في ٢٧ اكتوبر ١٩٩٦ بانها ليس لها سلطة قضائية على قرار محكمة امن الدولة في الاول من يوليو ١٩٩٦ عندما اصدرت احكام الاعدام ضد علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب.

لقد سبق ان عبرت لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانيين عن قلقها بشأن سجن المعتقلين بدون تهمة او محاكمة، واجراءات محكمة امن الدولة. وما يقلق اللجنة بشكل اخص المخالفات التالية للميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية:

أ – عدم اعطاء المتهمين فرصة الحصول على استشارات قانونية قبل المحاكمة وخلالها.

ب – عدم اعطاء حق الاستئناف امام محكمة اعلى قضائيا ضد احكام محكمة امن الدولة (وحكم محكمة النقض الاخير يؤكد ذلك)

ج – ان مرافعات محكمة امن الدولة تعقد عادة بشكل سري ونشير بقلق اكبر الى ان حضور اقرباء المتهمين والمراقبين المحايدين ممنوع.

ان اللجنة تعترف بحق الحكومات في تقديم المسؤولين عن الاعمال الاجرامية الى العدالة، وتتعاطف مع ضحايا الجريمة التي ادين بها الثلاثة. ولكننا في ضوء الفشل في توفير محاكمة عادلة تتوفر على الشروط الدولية قلقون بشأن مدى قانونية الادانات واننا نحث الحكومة على تخفيف احكام الاعدام».

● وكانت مناشدات مماثلة قد صدرت من قبل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج الامريكية والفرع الامريكي لمنظمة العفو الدولية ومنظمة المادة ١٩ واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. كما صدرت بيانات ومناشدات من منظمات اسلامية وشخصيات دينية مهمة ضد احكام الاعدام الظالمة. وناشد رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان، سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، حكومة البحرين عدم تنفيذ الاحكام.

● في غضون ذلك استمرت سياسات رئيس الوزراء في تحدي مشاعر المواطنين. فأمر محكمة امن الدولة في ٣ نوفمبر باصدار احكام بالسجن ثلاث سنوات ضد ثلاثة مواطنين والسجن ستة شهور ضد مواطن آخر. وكانت التهمة الموجهة الى الثلاثة مواجهة القوات الاجنبية في منطقة البلاد القديم . أما الرابع فقد أدين بسبب وجود بعض منشورات المعارضة بحوزته!

وقامت القوات الاجنبية بامر من ايان هندرسون في ٣ نوفمبر باعتقال الشيخ عبد العزيز من منطقة ابو قوة بعد القاء كلمة يوضح فيها المطالب الدستورية ويطالب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

● وفي الدوحة عقدت يوم امس ندوة حول حقوق الانسان حضرها حوالي ٥٠٠ شخص وتحدث فيها عدد من المهتمين في هذا المجال. وأدار الندوة الدكتور محمد المسفر، رئيس تحرير جريدة «الراية» وتحدث فيها عدد من الشخصيات المرموقة. وخلال النقاش وقف احد الحاضرين وقال: «اريد ان اتحدث هنا بصورة خاصة عما يجري في البحرين. فالشعب بمختلف فئاته قد طالب ولا يزال باعادة العمل بالدستور وانتخاب البرلمان واطلاق حرية الرأي. ولكن الحكومة هناك واجهته بالعنف والسجن والقتل والتضليل الاعلامي ووصمته بالطائفية والارهاب والصلة بايران. ولكن البحرين؟». فأجاب الاستاذ رياض الريس قائلا: «انني أرى ان ما يجري في البحرين هو عمل متحضر وديمقراطي وخاصة انه يخلو من الروح الطائفية . وأتمنى ان لا يطرح هذا النوع من الطائفية حتى تستمر الحركة بنجاح، ونحمد الله على هذه الحركة التي على الاقل تقول نريد بريطانيا حرا في البحرين». وعلق الاستاذ محمد فائق، الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان بقوله: «اننا نطالب حكومة البحرين بتطبيق الدستور وعودة الديمقراطية الحقيقية وفتح باب الحوار مع الشعب، الحوار الواقعي والصريح وليس الحوار الذي يكون مع طرف دون آخر. ونحن نطالب ولا زلنا مرارا وتكرارا بهذا الحق الشعبي المشروع لشعب البحرين».

● وعلى صعيد آخر يتعرض لاعبو منتخب البحرين الذين شاركوا في دورة الخليج الاخيرة الى ضغط شديد من قبل الحكومة التي تسعى للتنصل من مسؤولية الهزيمة التي مني بها الفريق في الدورة. ويشعر اللاعبون انهم يعاملون مثل كبش فداء من قبل الحكومة التي تعتبر المسؤولة بشكل اساسي عن ضعف اداء المنتخب. فقد حرمته من التدريب اللائق، وبدلا من الانفاق على تدريبه يصر رئيس الوزراء على مضاعفة الانفاق على وزارتي الداخلية والدفاع. وقد فرضت الحكومة على كل لاعب دفع مبلغ ٥٠٠ دينار بحريني (حوالي ١٤٠٠ دولار امريكي) ضريبة للحكومة، تماما كما تفعل مع المعتقلين الابرياء الذين تفرج عنهم عادة مقابل دفع ضريبة مالية. وقد أمرت العائلة الخليفية بحل المنتخب ومعاقبة افراده. هذا مع العلم ان بعض لاعبي منتخب البحرين حصل على جوائز «أفضل لاعب». فقد حصل مرتضى عبد الوهاب على جائزتين في مباراتين قدر كل منهما ١٠٠٠ دولار. مع ذلك عليه ان يواجه عقاب حكومته التي تعامله كما تعامل اي مواطن آخر، بالتنكيل والاهانة وابتزاز الضرائب بعناوين مختلفة. فهل يمكن لفريق يتعرض لمعاملة هابطة من هذا النوع ان يفوز في اية مباراة؟

٨ نوفمبر

● أكدت منظمة الصليب الاحمر الدولي انها وقعت اتفاقا مع حكومة البحرين في ٢٨ اكتوبر ١٩٩٦ يسمح للمنظمة بزيارة السجون البحرينية ومقابلة المعتقلين فيها. وقالت المنظمة ان التوقيع تم حسب شروطها المعتادة التي من اهمها ان تكون المقابلات في غياب ممثلي الحكومة لكي يستطيع المعتقلون التحدث مع ممثلي المنظمة الدولية بصراحة، وان يسمح للمنظمة بمقابلة جميع المعتقلين بدون استثناء، وان تتكرر الزيارات لضمان عدم تعرض الاشخاص الذين تتم مقابلتهم الى العقاب الحكومي. وجاء هذا التطور بعد اصرار المعارضة على السماح للمنظمات الدولية بزيارة السجون البحرينية التي تكتظ بالمعتقلين، وبعد ان ضغطت الحكومة البريطانية على حكومة البحرين للتوقيع على الاتفاقية. وقد تلكأت الحكومة في التوقيع وأجلته اكثر من عام كامل، ولكنها وجدت نفسها مضطرة لذلك. وتعتقد المعارضة ان الدور الحقيقي لمسؤولي جهاز التعذيب وفي مقدمتهم الضابط البريطاني ايان هندرسون وعادل فليفل وخالد الوزان، سوف يتضح للمنظمة الدولية، وتأمل ان يكون ذلك مقدمة لاتهامهم دوليا بجرائم ضد الانسانية. وكان عدد من المواطنين من بينهم اطفال قد قتلوا نتيجة التعذيب الوحشي في المعتقلات. وتمتلك المعارضة صورا وتقارير طبية تؤكد ذلك. وعبر مسؤول بحركة احرار البحرين عن ترحيبه بتوقيع الاتفاقية، ولكنه شكك في مدى استعداد حكومة البحرين للسماح لوفد المنظمة الدولية بالقيام بالزيارة الاولى. وقالت مصادر الصليب الاحمر في جنيف انها تأمل ان تقوم بالزيارة في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد رفضت حكومة البحرين السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد. وكان وفد من المنظمة قد التقى سفير البحرين في لندن وطلب السماح للمنظمة بزيارة البحرين لتقصي اوضاع النساء والاطفال المعتقلين، ولكن السفير اشترط ان تكون الزيارة من اجل تقييم وضع المرأة والاطفال بشكل عام على صعيد التعليم والصحة وليس البحث في اوضاع النساء والاطفال المعتقلين، الامر الذي رفضته منظمة العفو الدولية لانه لا يدخل في نطاق عملها. ورفضت حكومة البحرين السماح لاي من المنظمات الاخرى بزيارة البلاد لانها تخشى من اطلاع العالم على حجم الارهاب الذي تمارسه ضد شعب البحرين.

● ومن جهة اخرى جاءت مقاطعة حكومة البحرين اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الذي عقد يوم امس في الدوحة لتؤكد حالة التوتر بين آل خليفة ومجلس التعاون بعد فشلها في ثني قطر عن ابقاء الخلاف الحدودي امام محكمة العدل الدولية. وبالرغم من تلك المقاطعة التي قوبلت بغضب شديد في الاوساط السياسية الخليجية فان هناك شعورا بان رئيس وزراء البحرين اضعف من ان ينفذ تهديده بمقاطعة القمة الخليجية المقبلة في الدوحة، وهو مشغول بالبحث عن مخرج من الازمة التي اختلقها مع مجلس التعاون يحفظ لعائلته ماء وجهها. وربما يقوم في هذه الاثناء بتغيير وزاري لتقوية موقعه وهو يواجه مجلس التعاون على الصعيد الخارجي وشعب البحرين داخليا. وحسب بعض المصادر فسوف يقوم بتعيين ابنه علي بن خليفة، وزيرا للداخلية بدلا من المواصلات، ويصبح عبد النبي الشعلة وزيرا للتجارة بدلا من العمل. ويتوقع خروج علي صالح الصالح، وزير التجارة حاليا، من الوزارة بسبب عدم حماسه لسياسة القمع والارهاب التي يمارسها رئيس الوزراء. ويتوقع احتفاظ العسكري عبد العزيز الفاضل بمنصب وزير التربية (!). وقد دأب رئيس الوزراء على طرد الوزراء غير الخليفيين من الحكومة وابقاء افراد عائلته في مناصبهم في محاولاته المستمرة لالقاء تبعة الفشل على العناصر من خارج العائلة.

● وعلى صعيد آخر علم ان جهاز التعذيب الذي يديره هندرسون قام باعتقال السيدة هدى احمد منصور الغانم، ١٧ عاما، من منطقة الماحوز في منتصف الشهر الماضي،، وقد تعرضت الى تعذيب شديد ووضعت في زنزانة انفرادية الامر الذي ادى الى تدهور حالتها الصحية. وما تزال اشراق حبيب التي اعتقلت معها غير معروفة المصير. هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات بدون توقف. وقام جهاز الامن قبل ايام باستدعاء المواطن منصور صالح من منطقة النويدرات، مع العلم انه محكوم لديهم بالسجن خمسة اعوام (!). وقد نشط هندرسون في الايام الاخيرة، فقام باستدعاء افراد من موظفي دائر الاوقاف الجعفرية وطلب منهم «التعاون» معه، ولكن الاشراف منهم رفضوا العرض ورموه بوجهه، وكان بعضهم من كبار السن. كما عرف من بين معتقلي منطقة البلاد القديم كل من السيد علي السيد فردان، ٢٤، وهاني ابراهيم اسماعيل، ١٧.

● اما على صعيد المحكومين بالاعدام، فقد أصبحت الحكومة في ورطة حقيقية. فأعدامهم بعد رفض الاستئناف ضد حكم الاعدام سوف يجعل الامير قاتلا حقيقيا لانه وقع على حكم غير قانوني يخالف القوانين الدولية ويفتقد ابسط معايير العدالة القضائية، خصوصا بعد ان اعتبرت منظمات دولية عديدة ان تنفيذ الحكم سوف يكون قتلا عمدا، وسوف يجعل حكومة البحرين في قائمة الدول الاشد انتهاكا لحقوق الانسان في سجل الامم المتحدة. وحيث قد أوصد رئيس الوزراء الباب امام اي طريق قضائي للمتهمين لتبرئة انفسهم، فقد ألقى مسؤولية القتل على عاتق الامير شخصيا. وهناك جهود حكومية حثيثة لحمل بعض المواطنين على التماس العفو من الامير، الامر

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٦

١١ نوفمبر

● اعتبرت مقاطعة العائلة الخليفية اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة يوم السبت الماضي هزيمة سياسية كبيرة لحكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. فقد اصبح هناك استياء عام في الاوساط الخليجية التي رأت ان القرار الخليفي طعنة للمجلس من الخلف ومحاولة لتفتيته، وهي بادرة خطيرة جدا. ويؤكد المراقبون ان رئيس الوزراء البحريني سوف يجد نفسه مرغما على حضور القمة وان هذه الالاعيب الرخيصة سوف تحاصره في النهاية وتؤثر سلبا على مصداقية عائلته. وينظر المراقبون في السيناريوهات التي ستطرحها العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين لتبرير التراجع عن قرار المقاطعة، خصوصا بعد ان فشلت في الحصول على دعم اي من الحكومات الخليجية لقرارها الخاطيء. وعلق احد الدبلوماسيين على قرار المقاطعة بانه مؤشر على طبيعة النظام الحاكم في البحرين الرافض للحوار والتفاهم ليس مع شعب البحرين فحسب بل حتى مع الاشقاء الخليجيين، ويعتقد ان سياسة الابتزاز سوف تحقق اهداف النظام. وأكد الدبلوماسي ان دولة قطر لن تتراجع عن قرارها بابقاء قضية الخلاف الحدودي امام محكمة العدل الدولية، برغم التهديدات الجوفاء التي اطلقها آل خليفة حول مقاطعة قمة الدوحة احتجاجا.

● ومن جهة اخرى اصدرت منظمة العفو الدولية يوم الجمعة الماضي مناشدة عاجلة حول المواطنة المعتقلة، اشراق احمد منصور ناصر، ١٧ عاما، التي ترزح في القيود منذ منتصف الشهر الماضي بدون اي مبرر. وعبرت المنظمة عن خشيتها من تعرض الفتاة الى التعذيب، وطالبت بالكتابة الى المسؤولين في البحرين للمطالبة باطلاق سراح الفتاة حالا.

● وعلى صعيد احكام الاعدام، ما تزال ردة الفعل الدولية تتفاعل ضد القرار المخالف للمواثيق الدولية وابسط مبادىء حقوق الانسان. واعتبر الكثيرون قرار الاعدام سياسيا، بينما تعتبر المعارضة المحكومين رهائن لدى النظام. وقد رفض الشعب تقديم اي طلب الى الامير لتخفيف حكم الاعدام، ويطالب بمحاكمة عادلة تحت اشراف دولي خصوصا وانه ليس هناك دليل قوي واحد يؤكد قيام المتهمين بحرق مطعم «الزيتون» الذي قتل فيه خمسة من قوات الشغب واثنان من عمال المطعم وكلهم بنغلاديشيون. وفي هذا الصدد بعث مواطنون بريطانيون رسالة مهمة الى امير البحرين الاسبوع الماضي استنكروا فيها احكام الاعدام وطالبوه بالغائها . كما طالبوه باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. ووقع على الرسالة اكثر من ١٣٠ شخصا، رجالا ونساء، ومن بينهم اساتذة جامعيون ومهندسون واطباء. وقام اللورد ايفبوري بتسليم الرسالة الى سفير البحرين في لندن.

● وبعث السيد جون جانل، عضو البرلمان البريطاني، الاسبوع الماضي رسالة عاجلة الى امير البحرين جاء فيها: «في حالة الاشخاص الثلاثة، علي احمد العصفور، يوسف حسين عبد الباقي واحمد خليل ابراهيم الكتاب، فانني قلق من ان هناك ادعاءات بان اعترافاتهم سحبت تحت الضغط، وانهم ربما لم يحصلوا على محاكمة عادلة بشكل كامل. وان محكمة النقض التي رفعت لها القضية بشكل موجز لا تستطيع، حسب ما يبدو، النظر في قرار محكمة امن الدولة. وبمعنى آخر، لم يكن هناك حق الاستئناف. انني اود ان اطرح بشكل واضح بانني لا اعتقد بامكان تأجيل (احترام) المستويات المشروعة والمعترف بها دوليا لحقوق الانسان الى فترة «اكثر استقرارا». انني اعتقد بان ممارسة حقوق الانسان ضرورة لتحقيق الامن الذي نتطلع جميعا اليه. انني ادعو سموكم الى العمل على وجه السرعة لتخفيف هذه الاحكام والسماح باعادة النظر فيها.»

● ولكن برغم الانزعاج الدولي من محكمة امن الدولة التي تعتبر من أسوأ المحاكم التي توجد في العالم، فقد استمرت في اصدار احكامها ضد الابرياء بدون توقف، في تحد واضح لمشاعر شعب البحرين. ففي يوم السبت الماضي اصدر القاضي الخليفي الذي يترأس المحكمة قرارا بسجن ثلاثة مواطنين لفترة ما بين عامين وثلاثة اعوام بسبب مشاركتهم السلمية في المسيرات الاحتجاجية ضد نظام الارهاب الذي يمارسه ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وتظن العائلة الحاكمة ان سجن ابناء البحرين سوف يوقف الانتفاضة، ويقضي على المطالب الدستورية العادلة. ولكن يرى المراقبون ان الامعان في اهانة الشعب بمثابة الزيت الذي تصبه الحكومة على النار التي تزداد اشتعالا. وهناك مطالبة مستمرة باقصاء ايان هندرسون من البلاد بعد ان تلطخت يداه بدماء الابرياء.

● وفي الوقت نفسه فقد استمرت المواجهات بدون توقف. ونتيجة لذلك فقد احترق محل تجاري صغير في العاصمة قبل يومين بعد ان اصيب بنيران القوات الاجنبية فاشتعلت النار في احد جوانبه. ويستعد المواطنون لاحياء المناسبات المهمة المقبلة بروح فيها الكثير من التحدي والاصرار على المطالبة باصلاح الوضع. ففي الخامس من ديسمبر تحل الذكرى الثانية لاعتقال المجاهد الشيخ علي سلمان الذي ادى اعتقاله الى تفجر الانتفاضة قبل عامين. وفي السابع من ديسمبر تحل الذكرى الثالثة والعشرون للانتخابات البرلمانية الاولى والاخيرة في البلاد. اما المناسبة الكبرى فهي «يوم الشهداء» في السادس عشر من ديسمبر. ويتوقع مشاركة شعبية واسعة في عمليات الاحتجاج بالاساليب المتحضرة المألوفة في تلك الفعاليات.

١٣ نوفمبر

● في الوقت الذي بدأ فيه جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون محو آثار الجريمة من معاقل التعذيب في البلاد لتضليل وفد منظمة الصليب الاحمر الدولية، امعنت القوات الاجنبية في اعتداءاتها على المناطق الآمنة. وقد شهد عدد من المناطق في الايام الثلاثة الماضية اعتداءات صارخة من هذه القوات على اماكن العبادة في بني جمرة والسهلة والدراز وعذاري وسترة. واقتحم الجنود الاجانب المساجد ودمروا محتوياتها ومزقوا نسخ المصحف الكريم، وكسروا مكبرات الصوت، وأتلفوا ما بها من كتب. وفي منطقة الدراز قامت القوات الاجنبية بجرائم كبيرة، فكسرت كل السيارات الواقفة في احد شوارع المنطقة كعقاب للمواطنين على اصرارهم على مطالبهم الدستورية. وفي الساعة الرابعة من صباح الاثنين الماضي قامت القوات المعتدية بتكسير الشبابيك وتدمير الحدائق المنزلية، واتلاف الممتلكات في تلك المنطقة. وخلال اليومين الماضيين قامت هذه القوات باقتحام المزيد من المساجد في السنابس ومناطق اخرى واجبرت القائمين عليها على ازالة مكبرات الصوت التي ينطلق منها اذان الصلاة، معتبرة ان الاذان «ازعاج للجيران»!. ويبدو ان هندرسون الذي يتوقع طرده قريبا بسبب الضغط الشعبي، قد قرر الانتقام من شعب البحرين وتدمير ما يستطيع تدميره. ولوحظ تخفيف القوات الاجنبية دورياتها في المنامة لاعطاء الانطباع بان الوضع طبيعي.

● وفي الوقت نفسه فقد ذهبت لجنة تحضيرية من منظمة الصليب الاحمر الى البحرين والتقت بعدد من السجناء، لتعد تقريرا الى المركز الرئيسي في جنيف. وتعتزم المنظمة ارسال بعثة موسعة الجدران الخارجية لبعض السجون، واطلقت سراح البعض للتقليل من اعداد السجناء. وهناك تصميم شعبي على تصعيد الاحتجاجات السلمية ضد نظام خليفة – هندرسون بغض النظر عن السياسات الارهابية التي يمارسها هذا النظام ضد الشعب. ومع ان منظمة الصليب الاحمر الدولية لا تمتلك قدرة القيام بأي عمل يردع جهاز التعذيب البحريني فان مشاهداتها ستكون ذات مردود ايجابي لانه سوف يؤكد ما قالته المنظمات الحقوقية الدولية الاخرى حول انتهاك حقوق الانسان في البحرين. وسوف يقضي ممثلو المنظمة الدولية اوقاتا طويلة يستمعون فيها الى قصص التعذيب الطويلة التي تعكس وحشية النظام الخليفي الذي يحكم البلاد بالحديد والنار. وترفض حكومة البحرين السماح للمنظمات الحقوقية الاخرى مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج بزيارة البلاد.

● وعلم ان الدكتور سعيد اليماني، المحاضر بجامعة البحرين قد استقال من عمله بالجامعة احتجاجا على تحويل الجامعة الى ثكنة عسكرية يديرها مدير الجامعة العسكري، محمد جاسم الغتم، الذي يأتمر باوامر وزير التربية العسكري، عبد العزيز الفاضل. وكان الدكتور نزار البحارنة قد استقال من عمله بالجامعة الشهر الماضي احتجاجا على سياسة عسكرة الجامعة التي اصبحت منهجا ثابتا لدى نظام خليفة – هندرسون. هذا وقد لوحظ انتشار الملصقات الجدارية بشكل مكثف في الايام الاخيرة. ففي مستشفى السلمانية شوهدت الملصقات داخل المصاعد وقرب السلالم وكلها تطالب باصلاح الوضع السياسي والغاء احكام الطواريء. كما طبعت صور كبيرة لقادة الشعب وعلقت في شوارع السنابس.

● وعلى صعيد آخر بعث عضو البرلمان البريطاني ، جيريمي كوربين، (من حزب العمال). ونائب رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية ، رسالة طويلة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طالبا منه التدخل لمنع تنفيذ حكم الاعدام بحق المواطنين الثلاثة الابرياء. واكد النائب العمالي ان رفض محكمة النقض النظر في طلب الاستئناف الذي قدمه محامو المتهمين الثلاثة يناقض المادة ٤٠ من قانون المحكمة نفسها ويناقض قرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للامم المتحدة رقم ١٩٨٤ – ٥٠ الذي يعطي المحكومين بالاعدام الحق في الاستئناف ضد الحكم امام محكمة اعلى قضائيا. وعبر عن قلقه لان محكمة امن الدولة لم تتوفر فيها المعايير الدولية المطلوبة للمحاكمة العادلة. واشار الى ان المحاكمة اجريت سرا، وان الثلاثة كانوا قد سجنوا في سجن انفرادي طوال الشهور التي سبقت الحكم عليهم ولم يسمح لهم بالاتصال بمحامين الا قبل بدء المحاكمة بفترة قصيرة، وان الاعترافات التي جرى على اساسها الحكم سحبت تحت التعذيب، وان المحاكمة لم تستغرق سوى تسع جلسات نظر خلالها في القضايا المقدمة ليس ضد الثلاثة فحسب، بل ضد خمسة آخرين معهم. ودعا في ختام الرسالة الامير الى تدخله العاجل لوقف تنفيذ حكم الاعدام وقال: «ان اعدامهم سوف يكون انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وسوف يكون له انعكاس خطير على العلاقات بين البحرين وبريطانيا. انني سوف اطرح الموضوع مع الوزراء في الحكومة البريطانية ومع اعضاء البرلمان في اقرب فرصة ممكنة».

١٦ نوفمبر

● خرجت مسيرة دينية عملاقة الليلة قبل الماضية في شوارع العاصمة، المنامة، شارك فيها اكثر من عشرة آلاف مواطن. وكانت مسيرة سلمية اتسمت بالتحضر والتحدي والاصرار على المطالب العادلة. وشارك فيها الرجال والنساء، ورفعت فيها شعارات تطالب باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعود المنفيين. واعتبرت مؤشرا على حيوية المواطنين وعدم اكتراثهم بالارهاب الحكومي، ولم تتمكن قوات الشغب الاجنبية من كسر عزيمة المواطنين الذين انطلقوا في مسيرتهم من مأتم بن سلوم، واضطرت تلك القوات الى التقهقر امام الزخم الجماهيري الذي لم يشهد له مثيل في الاسابيع الاخيرة. ويتوقع استمرار المسيرات والاحتجاجات في الاسابيع القليلة المقبلة حتى تبلغ اوجها في عيد الشهداء الذي يصادف السادس عشر من ديسمبر. ووزع بالمناسبة منشور مهم دعا الشعب الى الاعتصام طوال ليلة السادس عشر من ديسمبر واعلان الحداد في تلك الفترة لتخليد ذكرى الشهداء. وكانت العائلة الحاكمة قد اتخذت قرار استعمال الذخيرة الحية للمرة الاولى منذ حل المجلس الوطني في ١٦ ديسمبر ١٩٩٤، وعلى اثر ذلك القرار سقط اول شهيدين في الانتفاضة في اليوم التالي. كما يعتبر ذلك اليوم ذكرى مشؤومة لانها تمثل بداية العهد الاسود الذي خيم على البلاد منذ ان تولى الامير الحالي، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الحكم قبل ٣٥ عاما. وقد سقط في عهده حوالي ٥٠ شهيدا اما بالتعذيب او الرصاص او الاعدام. كما صدر في عهده قانون أمن الدولة السيء الصيت الذي فاضت السجون بسببه بالمعتقلين رجالا ونساء واطفالا. وفي عهد الامير الحالي استشهد الاطفال تحت التعذيب وبالرصاص. وسقطت النساء شهيدات كذلك. ومن هنا فقد اعتبر الشعب ذكرى توليه الحكم يوما اسود وقرر اعلان الحداد في تلك المناسبة من كل عام واطلق عليها اسم «عيد الشهداء». واحتفل الشعب هذا العام بذكرى الاستقلال في ٨/١٥ (الانسحاب البريطاني من البحرين في). ورفضت الحكومة الاحتفال بتلك الذكرى.

● وعلى صعيد آخر استمرت الاحتجاجات بدون توقف في الايام الاخيرة. وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز وشوهدت الحرائق في الشوارع. كما احترق معرض سيارات «هوانداي». وفي الوقت نفسه استمر القمع الحكومي بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين من منطقة الديه في ٢٥ اكتوبر حسين جعفر جاسم آل ربيع، ١٥، وافرج عنه بعد خمسة ايام وشوهدت به كدمات من اثر التعذيب. وفي١٠/٢٦ اعتقل من مقابا كل من عيسى جاسم داوود، ٧٠، وابنه ميرزا عيسى جاسم، ٣٥، وفي ١٠/٢٩ اعتقل ممن منطقة ابوقوة كل من الشيخ عبد العزيز جمعة، ٢٦، والسيد عباس السيد هاشم، ٢٠، الذي اعتقل لمدة سنة كاملة واعيد اعتقاله بعد اسبوعين من الافراج عنه. وفي ١٠/٣٠ اعتقل الحاج احمد بن علي المرخي، ٥٦، وافرج عنه في اليوم نفسه. وفي ١٠/٣١ اعتقل السيد علي السيد جعفر السيد شبر، ١٦. وفي ٢نوفمبر كان هناك حريق في مركز بيع مواد بحرية، واعتقل عدد من المارة عرف من بينهم علي رضي عبد الله حسن، ٢٠، واحمد سلمان متروك، ٢٠. وحدثت حرائق اخرى في منطقة طشان في سكن لعمال وافدين وفي منطقة كرباباد. وفي اليوم نفسه اعتقل من منطقة مقابا كل من يوسف احمد كاظم، ٧٠، والسيد مهدي السيد شرف الموسوي، ٦٥، وافرج عنه في اليوم نفسه، ومن منطقة السنابس اعتقل امين سلمان القفاص، ١٦، وافرج عنه بعد ثلاثة ايام وآثار التعذيب واضحة على جسده. وفي ٤ نوفمبر اصدرت محكمة امن الدولة حكما بالسجن ثلاثة اعوام بحق كل من خليل محمد علي أكبر، ٢٧ وعبد الهادي علي احمد عبد الله، ٢٨. وعباس عي رجب، ٢٨. كما حكمت على محمد حسن سلمان الساري بالسجن ثلاثة شهور.

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٦

بعد تعرضهم لضرب مبرح. وتجدر الاشارة الى ان ايان هندرسون اصدر امرا بتحاشي الاعتقال الطويل الامد في الوقت الحاضر ما دامت اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة الصليب الاحمر الدولية في البلاد، والاقتصار على الضرب المبرح في وقت قصير والافراج الفوري عن المحتجز حتى انتهاء الصليب الاحمر من مهمتها. واعتقل في اثر تلك المسيرة كل من مرزوق علي حسين مرزوق، ٢٩، وحسن احمد حسن مكي، ٢٠، وعلي حسين عبد الله عاشور، ٢٠، والسيد عبد الله السيد حسين، ١٨، وجعفر محمد عبد الوهاب. واعتقل في اليوم نفسه من منطقة الديه كل من منير عبد الله حسن، وافرج عنه بعد يومين وجسده يحمل آثار التعذيب الوحشي. وفي ٦ نوفمبر اعتدي على المساجد والمآتم، مثل مأتم الزهراء بالمعامير، وكذلك مأتم المنتظر في سترة وعدد من المساجد في السهلة والمصلى والديه. وخرجت في ٧ نوفمبر مظاهرات احتجاج واسعة وحدثت حرائق عديدة في اطارات السيارة في مناطق سترة والديه والسنابس، واغلقت الشوارع في تلك المناطق. واحترقت ثلاث سيارات في منطقة الديه والبلاد القديم والمنامة. واعتقل من منطقة عالي كل عبد الحكيم عبد العزيز منصور، ٢٧، وحسين محمد حبيب، ٢٢، وله ثلاثة اخوة في السجن!. واعتقل من منطقة السنابس كل من علي عيسى احمد خميس، ١٣، وعبد الزهراء ميرزا مشيمع، ١١، وافرج عنهما بعد يومين وآثار التعذيب واضحة على جسديهما. وخرجت مسيرات احتجاجية في ٨ نوفمبر في منطقة ابو قوة والبلاد القديم وعلقت صور الشهداء والمعتقلين والقادة على الجدران، واعتقل في هذه المسيرات كل من محمد عبد الله احمد القصاب، ٢٤، وميثم عبد الله احمد القصاب، ٢٠. واعتقل من منطقة البلاد القديم حسن عبد الحسين عبد الله الحجيري، ١٦، بتهمة لبس ثياب سوداء!. وحكمت محكمة امن الدولة على احمد حيدر من منطقة المحرق بالسجن سبع سنوات بتهمة تفجير فندق الميريديان، وفرضت على عائلته ضريبة قدرها ١٠ آلاف دينار (٢٦ الف دولار).

١٨ نوفمبر

● اتصل القسم الخاص بوزارة الداخلية الاسبوع الماضي بعدد من المواطنين وهددهم بالاعتقال الفوري ان هم حاولوا الاقتراب من قصر الامير. وكان اربعة اشخاص يمثلون لجنة العريضة الشعبية قد اتصلوا بمكتب الامير وطلبوا موعدا لتقديم العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن قبل عامين. وتطالب العريضة المشهورة الامير باعادة العمل بدستور البلاد والسماح للمرأة بممارسة دورها السياسي. وتقدم ممثلو لجنة العريضة وهم علي ربيعة، عضو البرلمان الذي حله الامير، واحمد الشملان، المحامي المعروف، وسعيد العسبول، المهندس الذي اقيل من وظيفته بسبب توقيعه على العريضة، وابراهيم السيد علي كمال الدين، مدير شركة، بطلب الوعد في محاولة لاخراج البلاد من الازمة السياسية المتفاقمة، ولتجنيب البلاد الشرور الناجمة عن سياسات رئيس الوزراء، ولفتح حوار مع الحكومة. ولكن ايان هندرسون امر احد موظفيه بالاتصال بالمجموعة مهددا افرادها بالاعتقال الفوري اذا ما اقترب اي منهم من قصر الامير.

● وعلى صعيد آخر دعت المعارضة امير البلاد الى حضور القمة الخليجية المقبلة في الدوحة وعدم مقاطعتها وذلك من اجل الحفاظ على وحدة الصف الخليجي وعدم اظهار البحرين شاذة عن بقية دول مجلس التعاون. وهناك انزعاج واسع في جميع اوساط المعارضة من القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بمقاطعة القمة في سابقة خطيرة تهدد الامن والاستقرار في المنطقة كلها. وحدثت اتصالات واسعة بين اطراف المعارضة في الداخل والخارج لبحث الاساليب التي يمكن ان تجبر رئيس الوزراء على العدول عن قراره المرفوض شعبيا وخليجيا. ويدرك الشعب ان الوضع الداخلي المتداعي هو السبب الاساس وراء قرار المقاطعة الذي جاء ضد رغبات المواطنين وتطلعاتهم. واتصلت المعارضة بشخصيات بحرينية وخليجية لحثها على بذل ما في وسعها لاقناع الامير بمخالفة قرار رئيس الوزراء وحضور القمة من اجل الحفاظ على مصالح البلاد الاستراتيجية ووضع حد للمراهقة السياسية التي اصبحت تميز سياسات الحكومة الحالية. وتعتقد المعارضة ان من بين اسباب قرار المقاطعة ايضا شعور رئيس الوزراء بتخلف عائلته عن بقية الاسر الحاكمة في الخليج على صعيد الاصلاح السياسي، حيث قامت الدول الخليجية الاخرى بعدد من الاصلاحات في اوضاعها الداخلية بينما فشل رئيس الوزراء في القيام باصلاح سياسي واحد. وبدلا من ذلك اصبح يسير عكس تيار الاصلاح والانفتاح ويسلب الحريات شيئا فشيئا، وقرر تحويل البلاد الى اربع محافظات امنية تابعة لوزارة الداخلية، وسعى عبثا لتأميم الممارسات الدينية، وفرض مجلس الشورى في مخالفة صريحة للدستور. وعبر مسؤول بحركة احرار البحرين عن امله بان يحضر الامير قمة الدوحة ويتمرد على قرار اخيه رئيس الوزراء الكفيل بتدمير مجلس التعاون ووحدته. كما طالب رئيس الوزراء بالتوقف عن المراهقة السياسية التي نجم عنها تضارب المواقف ازاء القضية الواحدة. وتجلى ذلك عندما بعث رئيس الوزراء وفدا تجاريا الى العراق الاسبوع الماضي ثم اضطر تحت الاحتجاج الكويتي والسعودي الى نفي حدوث زيارة الوفد التي عرضها التليفزيون العراقي قبل يوم واحد.

● ومن جهة اخرى تأكد ان المواطن شوقي احمد رشدان الدوي، من سكنة المحرق، قد مثل امام محكمة عسكرية في ١٢ نوفمبر وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات بتهمة التواطؤ مع ابناء وطنه. وكان هذا المواطن يعمل لدى وزارة الدفاع وينحدر من الجالية السنية في البحرين. واتهم بانه تعاون مع شباب الانتفاضة وسجن في سجن خاص بوزارة الدفاع بقاعدة الهملة غربي البلاد.

وفي ١٦ نوفمبر فرضت قوات الشغب الاجنبية حصارا على منطقة الدمستان الواقعة جنوب غربي البلاد واعتدت على المواطنين بسبب احتجاجاتهم ضد احكام الطوارئ المفروضة. واعتدت القوات الاجنبية على مسجد المنطقة ومزقت نسخ المصحف الكريم ودمرت مكبرة الصوت فيه واحدثت اضرارا كبيرة حول المسجد، وحفرت المنطقة المحيطة به تماما كما فعل الاسرائيليون حول المسجد الاقصى! وقام عدد من الاطفال بمسيرة كبيرة بالقرب من دوار منطقة سار احتجاجا على اعتقال عدد كبير من طلاب المدارس في الايام الاخيرة في اثر الاضراب الطلابي الناجح في مطلع هذا الشهر. واعتدت القوات الاجنبية على هؤلاء الاطفال وضربتهم ضربا مبرحا ثم اجبرتهم على تنظيف الشارع العام عقابا لهم.

● هذا وقد اعلن الشعب انه سوف يحيي الفترة ما بين الخامس من ديسمبر (الذكرى السنوية الثانية لاعتقال الشيخ علي سلمان) والسادس عشر من ديسمبر (عيد الشهداء) باساليبه السلمية المتحضرة. وسوف يعلن الحداد العام في تلك الفترة على ارواح الشهداء وتأكيدا لاصراره على المطالبة بحقوقه الدستورية التي يرفض الثنائي خليفة – هندرسون اقرارها.

٢١ نوفمبر

● كررت المعارضة مناشدتها امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، لحضور القمة الخليجية المقبلة. وأكدت ان مقاطعة القمة لاي سبب امر يرفضه شعب البحرين بأكمله لانه يتناقض مع المصالح الوطنية ويؤثر سلبا على الوشائج التي تربط ابناء الخليج بعضهم ببعض، وان الخلاف الحدودي مع دولة قطر يجب ان لا يتخذ ذريعة للمقاطعة. وكان رئيس الوزراء قد اتخذ قرار مقاطعة القمة المقبلة في الدوحة في محاولة يائسة لحل الازمة بالشكل الذي يريده شخصيا. ورفضت المعارضة ما أسمته «المراهقة السياسية» لرئيس الوزراء التي دفعته للتمرد على القرارات الجماعية لمجلس التعاون واحراج الدول التي ساعدت حكومته بالمال والسلاح. وبسبب شعور العائلة الخليفية بالاختناق الاقليمي فقد استغلت مناسبة عودة الشيخ زايد بن سلطان من سفرته العلاجية وبعثت وفدا على رأسه الامير الى ابوظبي «لتهنئة الشيخ زايد» بالسلامة. وقالت المعارضة ان موقف العائلة الخليفية من مجلس التعاون يجب ان لا يفهم منه انه موقف شعب البحرين الذي يصر في مطالبته الامير على حضور القمة، ويعتقد انه سوف يحضرها بعد ان يدرك الخسائر السياسية التي سوف تترتب على قرار المقاطعة، خصوصا مع استمرار التوتر السياسي في البلاد الذي لم تشهد مثيلا له من قبل.

● هذا وقد قدمت نساء بريطانيات رسالة الى امير البحرين يطالبنه فيها بالافراج الفوري عن الفتاة اشراق احمد منصور ناصر، ١٦ عاما، التي تعاني من التعذيب الشديد على يدي الجلاد المعروف، عادل فليفل. ووقع على الرسالة اكثر من ١٣٠ امرأة طالبن الامير باطلاق سراح الفتاة المذكورة فورا وتلبية مطالب الشعب التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. وقد امتهن فليفل، بأمر من ايان هندرسون، مهنة سبي نساء البحرين بدون حياء او خجل، واصبح يتحدى مفاهيم الكرامة والشرف لدى المواطنين. وهناك تقارير كثيرة عن سوء معاملة النساء على يدي عادل فليفل الذي اصبح تحت المجهر الدولي بعد محاولات المعارضة تقديمه الى المحاكم الدولية كمجرم ضد الانسانية، مع رئيسه هندرسون.

ومن جهة اخرى استمر التراجع الاقتصادي في البلاد بشكل خطير. فبعد ان اعلن البنك السويسري SBC عن قراره اغلاق فرع الاوفشور التابع له في البحرين واستبداله بمكتب تمثيلي صغير، قررت شركات اخرى مغادرة البحرين في الاسابيع القليلة المتبقية من هذا العام. وقد اوقفت شركة الطيران الالمانية «لوفثانزا» رحلاتها الى البحرين، وقررت شركة الخطوط البريطانية نقل مقر عملها الى دبي. واعلنت شركة طيران بروناي Air Brunei وقف رحلاتها الى البحرين، وكذلك فعلت شركة الطيران المغربية Royal Air Maroc. وقرر بنك الخليج – الرياض GBR اغلاق فرعه في البحرين. وتقلصت عائدات السياحة بشكل كبير، وقامت الحكومة بدورها بتقليص الواردات لاحتواء الآثار السلبية لانخافض العائدات. ويتوقع ان تنزل الحكومة بثقلها الى السوق في محاولة يائسة لتحريكها بعد ان تفاقمت الازمة وبدأ التجار يعربون عن تململهم ازاء فشل الحكومة في ادارة البلاد بالشكل الذي يعيد الاستقرار والامن بالتراص والاقناع وليس بالقمع والارهاب والاستبداد، وعبر الكثير منهم عن اعتقاده بفشل سياسة الحسم الامني للمطالب السياسية. وأدرك المواطنون فشل مجلس الشورى الجديد الذي يتفق الجميع على انه اضعف كثيرا من سابقه، خصوصا وانه ممنوع من التداول في القضايا السياسية والاقتصادية والادارية! وللتدليل على ذلك يورد التجار امتعاضهم من استقدام اعداد كبيرة من المخبرين المصريين الذين اصبحوا يتواجدون بشكل مكثف في الفنادق والمقاهي. ويعتبرون ان تحويل البلاد الى ثكنة امنية وحكمها بنظام قمعي سوف يكرس الازمة بشكل اكبر وينقلب في النهاية ضد مصالح العائلة الخليفية الحاكمة.

● هذا وقد استمر التوتر في البلاد بالرغم من وجود لجنة تحضيرية تابعة لمنظمة الصليب الاحمر الدولية تقوم بالاعداد لزيارة وفد اكبر من المنظمة الى سجون البحرين. وشوهدت الطيارات العمدوية في الايام الثلاثة الماضية وهي تحلق على ارتفاع منخفض فوق بعض المناطق، الامر الذي يؤكد استمرار التوتر والحركات الاحتجاجية. وقد لفتت المعارضة انتباه المنظمة الى حالة المواطن حسين الجزيري، ١٩ عاما، الذي ينام في مستشفى الامراض العقلية منذ فترة بعد ان تعرضه الى التعذيب الرهيب على ايدي جهاز الامن. وكان قد تعرض الى تعليق مستمر من يديه ورجليه خلال الشهور الثلاثة منذ اعتقاله ادى الى فقدانه عقله. وقد نقل الى المستشفى في ١٧ نوفمبر. واستمرت الاعتقالات بدون توقف. فقد اعتقل من منطقة سترة كل من محمد علي ناصر، ٢٢، خليل علي ناصر، ١٦، احمد عبد النبي النقال، ٢٤، منصور علي ناصر النقال، ٢٤، علي سلمان مكي، ٢٣، حمزة عبد الحسن النقال، ١٧، علي احمد عبد الحسين حبيل، ٢٣، ميرزا جواد الذي اعتدي على منزل جده بمنطقة الخارجية وقت الاعتقال ودمرت محتوياته. واعتقل من منطقة الديه في ١٦ نوفمبر كل من جميل ملا جعفر وفيصل ناصر، ٢٠. وفي اليوم التالي اعتقل كل من علي يوسف درويش، ٢٥، حيدر سلمان حيدر، ١٩، حسن ملا جعفر، ١٧. واخذ والد الشاب جواد عيسى، ٢٠، كرهينة حتى سلم الشاب نفسه الى القوات الاجنبية. ومن منطقة جدحفص اعتقل كل من السيد فيصل السيد شرف، السيد احمد السيد شبر، السيد طالب السيد مجيد، محمد حسن التتان، مهدي خلف، ، عبد الجبار السيهاتي، حسن ربيع، محمد يتيم، ابراهيم الصفار، رضا الصفار، محمد الحداد، مرزوق عبد الله.

٢٥ نوفمبر

● يدورحديث الشارع هذه الايام حول عدد من القضايا اهمها زيارة منظمة الصليب الاحمر الدولية الى سجون البحرين وعزم الحكومة على مقاطعة القمة الخليجية المقبلة في الدوحة. وكانت المنظمة الدولية قد بدأت اعمالها في البحرين قبل اسبوعين تقريبا، حيث بدأت بمقابلة المعتقلين في عدد من السجون المكتظة بمن فيها. وقبل مجيء المنظمة الدولية قامت الحكومة باخلاء عدد منها واطلقت سراح عدد من المعتقلين، ونقلت بعضهم من سجن الى آخر. ومنذ ان تقرر موعد بدء زيارة وفد منظمة الصليب الاحمر تغيرت معاملة السجناء فجأة، حتى ان بعض المعتقلين علقوا على ذلك بقولهم انه ربما يكون ايان هندرسون قد «اهتدى فجأة» و«استيقظ ضميره الميت الذي لوثته دماء الشهداء والمعذبين». وظن آخرون ان رئيس الوزراء رأى حلما مخيفا كان فيه واقفا يوم القيامة امام ربه وهو يسأله عن الاجساد الممزقة والارجل المبتورة والاعين المفقوءة لشباب البحرين. ولم يعرف اغلبهم سر تغير تلك المعاملة الا بعد ان بدأ اعضاء الوفد يقابلونهم ويخبرونهم بمهمتهم. وهنا انفتحت اساريرهم وراحوا يروون قصص التعذيب التي لا تنتهي. وقال بعضهم لذويهم ان بعض اعضاء الوفد ذرفت عيناه بالدموع لهول ما سمع من سوء المعاملة التي تعرض لها ابناء البحرين على ايدي هندرسون وفليفل والوزان وغيرهم. واستغرب المعتقلون عندما قدم لهم ذات يوم طعام الافطار وهو يحتوي على قطعة جبن وشيء من المربى وبيضة واحدة، وخيل اليهم انهم يعيشون في حلم بعد شهور وسنوات لم يذوقوا فيها غير كوب شاي رديء وقطعة قرص صغيرة. ووجدوا فجأة عمالا آسيويين يقوم بعضهم بتنظيف العنابر ويقوم البعض الآخر بطلاء الجدران. وتوقف التعذيب فجأة، كما تقلص عدد الذين يؤتى بهم الى الزنزانات بشكل ملحوظ. وعندما تأكد للمعتقلين ان وفد منظمة الصليب الاحمر يقوم بزيارة رسمية الى السجون بعد ان ارغمت الحكومة تحت الضغط الدولي على ذلك، انفرجت اساريرهم وراحوا يروون قصص المأساة بتفصيلاتها.

عامان من الجهاد، والموعد عيد الشهداء

أيها المتطلي صهوة حصان المجد لقد آذن الفجر بالانبلاج فلا تستوحش ظلمة الليل ولا تخش نباح كلاب هندرسون. تقدم وعين الله ترعاك، وقلوب الشعب معك، وأفئدة الثاكلات تدعو لك بالنصر. عامان وأنت تحث السير نحو العلى، ميمما وجهك نحو خالقك، مدافعا عن المستضعفين من أبناء أمتك، مصمما على كسر شوكة الظالمين. لقد أدخلت الرعب في قلوب المرتزقة الذين جاؤوا من اقاصي الارض ليعتدوا على الحرمات والاعراض ويدنسوا طهر اوال. ولأنك تعلم ان الصنم الذي يسجد له عبيد الدنيا كل يوم هو سبب البلاء، فقررت ان تكون ابراهيميا فتكسر رأس الصنم لتحرر العباد والبلاد منه. ولأنك تدرك ان عجل السامري قد أحدث الفتنة بين الناس وسمعت خواره يقض ليل الآمنين، فقد أبيت ان يقر لك قرار حتى تقضي عليه فكنت موسويا في موقفك المبدئي الذي يغبطك عليه الاحرار في كل مكان. وعلمت ان عصبية قريش تهدد أمن الناس وتصر على تكريس حالة التخلف والاقطاع والشرك، فأبيت الا ان تتصدى لها بكل ما لديك من عنفوان.

عامان كاملان انقضيا وأنت تقطع الطريق فارسا مغوارا تقطع الحدود وتوغل في الارض وتقطع الفيافي، وما زالت رايتك مرتفعة على رؤوس الاشهاد، يراها القاصي قبل الداني، ويعرفها المناضلون في الزنزانات الضيقة ويهابها الطغاة الذين يعيثون في الارض فسادا. أتذكر اليوم الذي صنعت فيه قرار التصدي للظلم والعدوان الاجنبي الذي تعاني منه اوال منذ اكثر من مائتي عام، ولا أنسى عندما اشتطت غيظا عندما علمت ان علماء الامة وقادتها اصبحوا بأيدي الجلادين يسومونهم سوء العذاب ويعذبونهم ظلما وبغيا، فخرجت عن حالتك الهادئة المعهودة وصرخت بوجوه الظالمين متمردا على محاولات الاذلال والقمع، فاذا صوتك يلعلع في كل زاوية من البلاد: «هيهات منا الذلة». فأصبحت صرختك شعارا للمجاهدين من أبناء اوال. يومها كان العالم يظن ان ثورة الشعب ناجمة عو سورة غضب عابرة لا تلبث حتى تزول. ولكنه يدرك الآن ان تلك الصرخة تعبير عن ظلم تاريخي واعلان عن التمرد الشامل على نظام الارهاب والقمع والعدوان الجاثم على صدر امتنا في اوال. وعندما سقط الهانيان شهيدين برصاص الاجانب، كان البعض يظن ان هندرسون قد حقق النصر المؤزر للعائلة الحاكمة ضد شعب البحرين، ولكن سرعان ما اتضح ان قافلة الشهداء التي انطلقت من السنابس وجدحفص سوف يلتحق بها الاحرار من بني جمرة والدراز وسترة والدير وكرباباد وكرزكان، وانها سائرة على دربك الجهادي حتى تحقيق النصر على الظالمين.

في ذكرى ثورتك ايها الفارس العملاق تلوح للناظرين مشاهد البطولة التي سطرها مجاهدو البحرين على مدى اربعة وعشرين شهرا. صحيح ان الطاغية ما يزال يأمر جلاوزته بارتكاب الجرائم ضد شعبنا الصامد كل يوم، ولكن الحبل الملتف على عنقه اصبح يشد الخناق عليه يوما بعد آخر. فلقد اصبح مرفوضا ليس على صعيد الشعب فحسب، بل حتى داخل عائلته ومن قبل حلفائه الخليجيين. ولأنه يشعر برفض الخليج له فقد قرر مقاطعة القمة الخليجية المقبلة في الدوحة. فهو يشعر ان حضوره في تلك القمة سوف يكشف ضعفه كاضعف حاكم في المنطقة، لانه مرفوض من قبل شعبه، ويعتمد في بقائه على حماية الاجانب لنظام حكمه. انه يشعر بفقدان الشرعية، وان سوءاته انكشفت للعالم واصبح ذكره يبعث على التقزز والاشمئزاز في المحافل الاقليمية والدولية. لقد حققت انتصارك يا فارس الشعب، فأنت رمز للشعب المتحضر والمثقف الذي يطالب بحكم القانون الدستوري، والحاكم يمثل الشر والارهاب والرجعية والاستبداد والظلم والقتل والتعذيب وهتك الاعراض وقتل الاطفال والاعتداء على الحرمات وتدمير المساجد وتمزيق القرآن. ليس غريبا ان يرفض الظالم حضور قمة يبدو فيها غير ذي شأن، بينما يأتي الآخرون ولديهم ما يتحدثون عنه من تطوير داخلي وسياسات تنموية ودعم شعبي ولو كان محدودا. لقد شعر الآخرون ان غيابه عن القمة سوف يكون امرا مريحا لانه يبعد عنهم التهم الموجهة اليه كنظام ارهابي متميز في الخليج يستمد اساليبه من صدام حسين وتشاوشيسكو وسوموزا واضرابهم.

يا فارس الشعب المغوار تهفو اليك القلوب وتدعو لك بالنصر المؤزر، وتتمنى عليك الصمود، وتعدك انها ستظل معك صامدة على الطريق. وتتعهد لك انها سوف تبلي بلاء حسنا في ما هو مقبل من الايام. لقد تعاهدت في ما بينها على ان تصنع في شهر ديسمبر المعجزات وتسطر الملاحم، لان عنفوان الشعب في ازدياد، وايام الارهاب الخليفي في تناقص. ثلاثون شمعة ذابت على الطريق لتنير الدرب لك ايها الفارس ولكل الفرسان الذين يدافعون عن شعب اوال. لقد ترجل الابطال عندما حان حينهم، وقد أثخنوا العدو جراحا، وتركوا اجسادهم جسورا تعبر عليها خيولكم وهي تلاحق فلول الاعداء. سيحتفل الشعب بميلاد الانتفاضة بأنفة وكبرياء، وهو يعبر عن استعداده للصمود والتصدي لمخططات هندرسون وجلاوزته لسنوات كثيرة، فقد أدرك ان طريق الانتفاضة هو قدره، وان تضحياته مهما بلغت ستبقى قليلة اذا ما قورنت بالنزيف الدائم من جسد الشعب على مدى اكثر من مائتي عام.

ازهار متفتحة، وأشجار باسقة، وبراعم جديدة، وجحافل من الشباب والشيوخ والنساء تملأ الافق، ونداءات تتردد في سماء اوال، وابتسامات عريضة، وقبضات حديدية ترتفع في الهواء، وشموخ وعزة وكبرياء وصمود، تلك هي ثمرة الجهاد والنضال على مدى عامين كاملين من الانتفاضة المظفرة، وعلى مدى اكثر من عشرين عاما من الحركة الشعبية الصاعدة. وسوف يكون عيد الشهداء هو يوم الوعيد. ذلك ما قاله الشعب، وسوف يرى العالم للمرة الألف ان شعبنا اذا قال صدق، وان نظام الارهاب لم يصدق يوما. فالى موعد اللقاء بين الصادقين والكاذبين، والله سبحانه وتعالى سيحكم بين الفريقين، فريق يتمسك بالقرآن والقيم والاخلاق والدستور، وآخر يتقدمه هندرسون محاربا الله ورسوله والمؤمنين والانسانية.

شهيدة المبدأ والحق

طيف لزهرة لاح اليوم، مقتضب
فيه العناء وفيه الجهد والنصب

تبسمت وانتشث ثملى وعانقها
روح الشهادة حبا وهي تنتحب

تمايلت عنه خجلى وهي حائرة
لم تعرف الذنب فهي الطهر والادب

وعاودت بعد ان أرخى كلاكله
ببابها وجراح الرأس تختضب

لتحضن الموت في عز وفي فرع
وقلبها من جوى الاحزان ملتهب

عملاقة لرسول الله محتدها
فأين منها قريش حين تنتسب

يا زهرة المجد لا ذقت الهوان ولا
حطت على قلبك الارزاء والخطب

وقفت شامخة كالطود في شمم
والموت فوق الحمى أضحى له طنب

كان الاجانب قد جاؤوا بجيشهم
جحافل من أقاصي الارض تنتدب

ظنوا بأن شباب الشعب يرهبهم
وان نسوتنا بالقمع تكتئب

لكن زهرة لم تعبأ بهم وغدت
من زمرة الحقد والارهاب تقترب

كر وفر وإقدام ومعترك
والنقع ثار ولم يهدأ لها غضب

ظنوا بأن عليهم ثم صاعقة
من السماء هوت وانهالت الشهب

صرخات زهرة في وجه العدا ة لها
وقع الحديد عليهم عندما هربوا

هيهات يسكت صوتا هادرا طلقا
صوت الرصاص وصوت البطش والصخب

عاثوا الفساد فهم أعداء ملتنا
حتى الثمالة من أنخابهم شربوا

جاء الامير بهم من كل قاصية
ليذبحوا الشعب كي تُقضى له إرب

سالت دماء الضحايا وهي قانية
حمراء تغلي وفي طوفانها لهب

أليس من حقنا الدستور نطلبه
والبرلمان فهل في هذه عجب

وهل يحق لباغ ظالم شرس
أن يقتل الام والاطفال يا عرب

ملاحظة: زهرة ابراهيم كاظم استشهدت في الصيف الماضي بعد ان اعتدت عليها القوات الاجنبية بالضرب المبرح امام منزلها، وسقطت شهيدة في الحال..

مطلوب من قمة الدوحة دعم شعب . التتمة من ص ١

الآخرين ومن بينهم الامير. اما ولي العهد فلم يرد ذكره الا بضع مرات وفي مواقع غير ذات اهمية ولم يتردد رئيس الوزراء في تزوير التاريخ والحقائق في كتابه. فقد ذكر ان شعب البحرين ضغط عليه لحل المجلس الوطني والغاء الممارسة الدستورية، الامر الذي تناقضه الحقائق والتاريخ. هذه النزعة نحو الذاتية خطيرة جدا، وحيثما ظهرت اصبحت المشاكل اكثر تعقيدا ورسوخا. وعندما ينزع الحاكم نحو الصنمية يصبح مقتنعا بالقضاء على من يعترض طريقه بكل الاساليب مهما كانت وحشية او همجية. ويحاول خليفة بن سلمان ان يكون واحدا من اولئك الديكتاتوريين الذين سجلهم التاريخ بحروف سوداء مثل ستالين وهتلر وصدام حسين، وان كان لا يساوي امامهم شيئا سواء من حيث قوة الشخصية ام الانجازات الذاتية. ومن هنا فقد تنبه الشعب منذ اكثر من عشرين عاما لخطورة هذا الشخص ليس على شعب البحرين فحسب، بل في المنطقة كلها.

وليس مستبعدا ان يجر المشكلة مع دولة قطر الى حرب حقيقية. فلم يكتف باعلان مقاطعة قمة مجلس التعاون، بل اعلن ان قواته سوف تجري مناورات في المنطقة البحرية التي تفصل بين البحرين وقطر تنتهي مع انتهاء قمة مجلس التعاون المقبلة في الدوحة. ولا يحتاج المرء الى تامل كبير ليصل الى الاستنتاج بان رئيس حكومة البحرين قد قرع طبول الحرب عالية، وهو بدون شك تحد كبير ليس لدولة قطر فحسب، بل لمجلس التعاون الذي قرر مواجهته. وتدرك السعودية والكويت، وهما الدولتان اللتان امدتا عائلته بالمال واشكال الدعم الاخرى ليواجه بها انتفاضة شعب البحرين، ان ارسال الوفد التجاري الرسمي الى بغداد كان تحديا كبيرا لهما. وجاءت الاحتجاجات الدبلوماسية القوية في اليوم نفسه الذي اعلن فيه خبر الزيارة، ووجد رئيس الوزراء نفسه مضطرا لنفي ان الزيارة كانت رسمية بالرغم من انها كانت قد اذيعت من تليفزيون بغداد. ويعتقد خليفة بن سلمان انه ما دامت الولايات المتحدة تتخذ من البحرين قاعدة متقدمة للاسطول السادس المرابط في الخليج فان حكومته قادرة على تحدي الآخرين، وانها تستطيع الاستمرار في سياسات التحدي. ويتجاهل حقيقة ان نظام حكمه يعتمد ماليا وسياسيا واعلاميا على ما توفره دول الخليج الاخرى من دعم غير محدود. واذا لم يحضر الامير قمة المجلس المقبلة في الدوحة فسوف تتغير العلاقات في المنطقة كلها، وسوف تكون العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين اكبر الخاسرين. اما المعارضة فقد دعت الامير الى الحضور لاعتقادها بضرورة تلاحم الموقف الخليجي وخطورة نمط التفكير الذي يمثله رئيس الوزراء الذي يتصور ان بامكانه الالتفاف على من يعارضه باساليب ملتوية ومواجهته بالقمع والتحدي. وجاء السماح لمنظمة الصليب الاحمر الدولية بزيارة السجون في البلاد مثلا بعد حملة دولية ضاغطة تطالب بالسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد للاطلاع على انتهاكات حقوق الانسان فيها. ويعتقد خليفة وهندرسون ان زيارة الصليب الاحمر التي تعنى بزيارة المعتقلين فقط ولا تصدر تقارير مكشوفة حول التعذيب وسوء المعاملة سوف يوفر له مادة اعلامية ضد المعارضة. غير ان المطالبة للسماح بزيارة منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج مستمرة، لان سياسة التعذيب يجب ان تتوقف.

ان على حكومات الخليج ان تعي حقيقة ما تمثله سياسات حكومة البحرين من خطر على الامن المحلي والاقليمي، وبالتالي فانها مطالبة بوقف التعامل معها خصوصا بعد ان سعت لابتزاز مجلس التعاون باعلان مقاطعة القمة. ويطالب شعب البحرين بوقف المساعدات المالية التي تذهب الى الامبراطورية المالية لرئيس الوزراء، ووقف الدعم الامني والسياسي والاعلامي الذي يستعمله رئيس الوزراء بصورة قبيحة ضد مصالح البحرين وشعبها. وبعد عامين من الانتفاضة السلمية المباركة، فان شعب البحرين واثق من قدرته على الاستمرار حتى تتحقق مطالبه الهادفة لاعادة الامن والاستقرار الى البلاد بعد عقود من التوتر الداخلي والاضطراب. اننا بانتظار قرارات قمة الدوحة ازاء قضية شعب البحرين. والتاريخ سوف يسجل المواقف الانسانية الداعمة ويشجب من يشارك في القمع والقتل والتعذيب.